

**أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال
بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) للانصاح عن
معلومات الإيرادات و إنعكاسها على القدرة التقييمية
للقوائم المالية : دراسة تطبيقية**

د/ علاء الدين توفيق إبراهيم
أستاذ المحاسبة المساعد
كلية التجارة - جامعة طنطا

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٥)
لإفصاح عن معلومات الإيرادات و إنعكاسها على القدرة التقييمية للقوائم المالية
دراسة تطبيقية

ملخص البحث:

يهدف البحث إلى دراسة أثر الخصائص التشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودى على مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٥) ، و من ثم تحسين نطاق وتطوير طبيعة الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء ، وإنعكاس ذلك على تحسين القدرة التقييمية لقوائمها المالية.

ولقد أفرزت الإختبارات الإحصائية لفروض البحث ثلاثة نتائج رئيسية. حيث تتمثل النتيجة الاولى فى وجود تأثير معنوى لتطبيق معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٥) على توسيع نطاق و تطوير طبيعة الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية للشركات المدرجة فى سوق الأسهم السعودى ، ومن ثم تحسين القدرة التقييمية لقوائمها المالية. بينما تتمثل النتيجة الثانية فى وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين مستوى الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٥) و كل من حجم الشركة و نسبة المديونية و جودة المراجعة كخصائص تشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودى. وأخيراً تتمثل النتيجة الثالثة فى وجود تأثير معنوى لطبيعة الصناعة ، كأحد الخصائص التشغيلية للشركات المدرجة فى سوق الاسهم السعودى ، على مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٥) .

الكلمات الدالية :

معيار التقرير المالى الدولى رقم (١٥) ، القدرة التقييمية ، الإفصاح المحاسبى ، الخصائص التشغيلية للشركات.

The Effect of The Operating Characteristics of Companies on Compliance with the Requirements of The International Financial Reporting Standard No. (15) for the Disclosure of Revenue Information and Its Reflection on the Value Relevance of the Financial Statements: An Applied Study

Abstract

This research aims to study the effect of the operating characteristics of companies listed in the Saudi stock market on the level of its compliance with the requirements of the International Financial Reporting Standard No. (15) , which in turn leads to improve the scope and nature of disclosures about revenues from contracts with customers, and its reflection on the value relevance of financial reporting.

The empirical findings of this research can be grouped into three main results. Firstly, the implementation of IFRS No. (15) has a significant impact on expanding and developing the nature of disclosure of revenue information from contracts with customers, which in turn leads to improve the value relevance of the financial reporting of companies listed on the Saudi stock market. Secondly, there is a significant positive relationship between the level of compliance with the requirements of IFRS No. (15) and the operating characteristics of the companies listed on the Saudi stock market (represented by size, leverage ratio, and audit quality) .Finally, there is a significant relationship between the nature of the industry, as one of the operating characteristics of the companies listed on the Saudi stock market, and the level of compliance with the requirements of IFRS No. (15).

Keywords:

IFRS 15, Value relevance, disclosure, operational characteristics of companies.

١ مقدمة.

أدت ظاهرة العولمة، ونمو الإستثمارات وتدفعها عبر حدود الدول المختلفة، إلى ضرورة مواجهة المشاكل الناجمة عن الاختلافات في القوائم المالية للشركات بين بلدان العالم، وزيادة الطلب على مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية العالمية global accounting standards. مما دعى مجلس معايير المحاسبة الدولية إلى تبني هدف تطوير وإصدار مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية عالية الجودة، لتحقيق الإتساق الدولي في الممارسات المحاسبية و شكل ومحتوى القوائم المالية بالإضافة إلى تحسين جودتها، مما يساعد المستثمرين و الأطراف الأخرى ذات المصلحة على إتخاذ القرارات الإستثمارية و التمويلية بكفاءة وفاعلية، ومن ثم تحسين كفاءة الأسواق المالية (Bhatia, and Mwila, 2019). وفي هذا السياق تعتبر معلومات قائمة الدخل الشامل بصفة عامة و عنصر الإيرادات منها بصفة خاصة، من أهم المعلومات المستخدمة من قبل الاطراف ذات المصلحة، في تقييم الأداء المالي، الحالي و المستقبلي، والقيمة السوقية للشركات عند إتخاذ القرارات المرتبطة بها (Knorová,2016). بالإضافة إلى تأثير قيمة الإيرادات المفصّل عنها بقائمة الدخل الشامل على بعض عناصر القوائم المالية الأخرى، مثل قائمة المركز المالي، ومن ثم إذا كان رقم الإيرادات المفصّل عنها بقائمة الدخل الشامل للشركة غير متوافق مع الأحداث الاقتصادية الذي نتج عنها أو تم فهمه بشكل غير صحيح، فإن ذلك سيكون له آثار سلبية على جودة القوائم المالية، ومن ثم على كفاءة وفاعلية إتخاذ القرارات من قبل الاطراف ذات المصلحة. ولهذا برز موضوع الاعتراف بالإيرادات كأحد الموضوعات المعقدة وواسعة النطاق على مستوى كل من النظرية والممارسات المحاسبية على حد سواء (Kasztelnik, 2015). و في الأونة الأخيرة إكتسب هذا الموضوع المزيد من الإهتمام ، وذلك نتيجة العديد من الأسباب منها على سبيل المثال تعرض بيئة الأعمال لبعض التغيرات الاقتصادية والتكنولوجية ، بالإضافة إلى تطور نماذج الأعمال ، وظهور معاملات مع العملاء أكثر تعقيداً من ذي قبل ، مثل الترتيبات التي تحتوي على عناصر متعددة من الالتزامات ، بالإضافة إلى عدم كفاية متطلبات الإفصاح من وجه نظر المستثمرين لفهم إيرادات الشركة ، والأحكام المهنية والتقديرات التي تم إصدارها للاعتراف بها (Bhatia, and Mwila , 2019;Knorová,2016) ، مما أدى إلى توجيه بعض الانتقادات للمعايير المحاسبية الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات^١ (عوض وآخرون ، ٢٠١٥). ولهذا إشتراك كل من مجلس معايير المحاسبة الدولية و مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي، منذ أكثر من عقد ، في مشروع لإعداد و إصدار معيار موحد للاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء، وذلك بهدف توفير إطار شامل للمحاسبة عن الإيرادات و تحسين متطلبات الإفصاح عنها و من ثم تحسين جودة و قابلية القوائم المالية للمقارنة عبر الشركات والصناعات والأسواق المالية المختلفة على مستوى العالم. (Holzmann and Ramnath, 2013; Knorová,2016).

٢ مشكلة البحث

يتضمن الإطار المفاهيمي الدولي للتقارير المالية خاصيتين يجب أن تتوافر معاً في المعلومات المفصّل عنها بالقوائم المالية حتى تتسم تلك القوائم بالجودة، وهما أن تكون المعلومات المحاسبية ملائمة Relevance و معبرة بصدق عما تستهدف أن تعبر عنه Faithful representation)

١- يستخدم الباحث مصطلح المعايير المحاسبية السابقة للاعتراف بالإيرادات كمرادف لكل من معيار المحاسبة الدولي رقم (١١) ومعيار المحاسبة الدولي رقم (٨).

Value relevance (IFRS,2018). و في أدبيات المحاسبة المالية يستخدم مصطلح القدرة التقييمية^٢ للمعلومات المحاسبية كمرادف لتلك الخاصيتين معاً (رميلي، ٢٠١٨) ، و التي يمكن الاستدلال عليها عملياً من خلال قياس و تحليل علاقة الارتباط بين المقاييس السوقية والأرقام المحاسبية، حيث تتسم المعلومات المحاسبية بأن لها قدرة تقييمية إذا كانت على علاقة ارتباط معنوية بالمقاييس السوقية مثل أسعار الاسهم (Chukwu, et al., 2019). و يعتبر موضوع القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، أحد المجالات البحثية الكلاسيكية في أدبيات المحاسبة المالية (Kouki and Sfax,2018) ، و التي تركز بؤرة إهتمام الباحثين فيها على دراسة القدرة التقييمية لعناصر القوائم المالية وتحليل العوامل المؤثرة فيها ، مثل القيم المجتمعية والمتغيرات الاقتصادية و الخصائص التشغيلية للشركات ، وذلك باستخدام العديد من النظريات مثل نظرية الوكالة Agency theory و نظرية الإشارة Signaling theory . كذلك تلعب دراسات القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية دوراً هاماً للجهات المسؤولة عن تطوير وإعداد المعايير المحاسبية وذلك للحكم على مدى تحقيق الهدف من تطويرها وإصدارها (Bokpin,2013).

ومما هو جدير بالذكر أن الهدف الرئيسي لإصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) يتمثل في صياغة المبادئ التي يجب على الشركات أن تطبقها لتقديم معلومات مفيدة إلى مستخدمي القوائم المالية، عن طبيعة ومبلغ وتوقيت وعدم تأكيد الإيرادات والتدفقات النقدية الناشئة عن العقود مع العملاء، ومن ثم تحسين جودة القوائم المالية، مقارنة بالمعايير المحاسبية الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات. وفي هذا السياق تناولت مجموعة من الدراسات المحاسبية تحليل الآثار الاقتصادية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، فعلى سبيل المثال أفرزت مجموعة من الدراسات المحاسبية أدلة ميدانية تؤكد على أن تطبيق المعيار سيؤدي إلى تحسين طبيعة ونطاق الإفصاح المحاسبى مما يعكس بأثره الإيجابي على جودة القوائم المالية (المليجي، ٢٠١٥، عوض وآخرون، ٢٠١٥، Nadia,2018). ولكن معظم هذه الدراسات ، إعتمدت على المنهج التحليلي وقوائم الإستقصاء كأداة بحث، لتحليل أثر معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، قبل تاريخ بداية تطبيقه، على جودة القوائم المالية (منها على سبيل المثال دراسة كل من الصاوي ٢٠١٥ ، هاشم ٢٠١٨، عبد المنعم، ٢٠١٥ ، Kulikova, KPMG, 2015 ، et al.,2014) ، بالإضافة إلى أنه، في ضوء علم الباحث، يوجد ندرة في الدراسات السابقة التي إعتمدت على المدخل الكمي لدراسة أثر تطبيق المعيار على تطوير نطاق و طبيعة معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصّل عنها بالقوائم المالية للشركات (PwC, 2016) بصفة عامة و القدرة التقييمية لها بصفة خاصة. بالإضافة إلى أن تحقيق آثار اقتصادية إيجابية من تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، يعتمد على مجموعة من المتغيرات الداخلية و الخارجية المحيطة بالشركات (Houqe, 2017, ;Clarkson, et al., 2011) ، وفي ضوء علم الباحث، يوجد ندرة في الدراسات السابقة التي تناولت تحليل العوامل المؤثرة في مستوى الالتزام بمتطلبات المعيار للإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء وإنعكاسها على القدرة التقييمية لها ، ومن ثم تحقيق الهدف من إصدار المعيار. وفي هذا الإطار تتمثل مشكلة البحث المطروحة من قبل الباحث في محاولة الإجابة على التساؤلات التالية: -

١. ماهو مستوى إمتثال الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، للإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم

٢ - يوجد عدة ترجمات مترادفة لمصطلح Value relevance مثل منفعة المعلومات المحاسبية، القوة التقييمية، القيمة المعلوماتية، القدرة التقييمية.

المالية لها؟، وهل توجد فروق معنوية بين الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي من حيث مستوى إمتثالها بتلك المتطلبات أم لا؟.

٢. ماهو أثر الخصائص التشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي على مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) للافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بقوائمها المالية؟

٣. هل أدى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) إلى توسيع نطاق و تطوير طبيعة معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصّل عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الاسهم السعودي، مقارنة بالمعايير المحاسبية الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات؟.

٤. هل توجد علاقة إرتباط معنوية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) و تحسين القدرة التقييمية للقوائم المالية ؟، وإذا كانت الإجابة بنعم، فهل تتأثر تلك العلاقة بالخصائص التشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي؟.

٣ هدف البحث.

يهدف البحث إلى توفير أدلة عملية لبيان أثر الخصائص التشغيلية للشركات على تحسين نطاق وتطوير طبيعة الافصاح عن معلومات الإيرادات، في ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، وإنعكاس ذلك على تحسين القدرة التقييمية للقوائم المالية. ولتحقيق هدف البحث قام الباحث بالاعتماد على كل من نظرية الوكالة ونظرية الإشارة، في تطوير إطار لتحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركات على مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، ومن ثم توسيع نطاق وتطوير طبيعة الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء، وإنعكاس ذلك على تحسين القدرة التقييمية لقوائمها المالية، ثم تحقيق الاختبارات الاحصائية للإطار المقترح على الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي.

٤ منهج البحث.

قام الباحث بالاعتماد على المنهج الإستنباطي في إشتقاق وصياغة فروض البحث المرتبطة بدراسة أثر الخصائص التشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي، على مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، ومن ثم توسيع نطاق وتطوير طبيعة معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصّل عنها بالقوائم المالية وتحسين القدرة التقييمية لها. بالإضافة إلى استخدام المنهج الإستقرائي في جمع البيانات اللازمة لإختبار فروض البحث.

٥ أهمية البحث.

تتمثل أهمية البحث في تناوله قضية بحثية معاصرة على المستويين العلمي والعملية، فمن الناحية العملية يساهم البحث في دراسة وتحليل أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على توسيع نطاق وتطوير طبيعة الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء، ودور الخصائص التشغيلية للشركات على الالتزام بمتطلبات المعيار وتحسين القدرة التقييمية للقوائم المالية. مما يوفر أدلة عملية للهيئات المهنية على دور تطوير معايير المحاسبة الدولية في تعزيز جودة القوائم المالية، بالإضافة إلى دور الخصائص التشغيلية للشركات في تحقيق الهدف من تطوير وإصدار تلك المعايير. أما من الناحية العلمية، فلقد إعتمدت معظم الدراسات السابقة على المنهج التحليلي وقوائم الإستقصاء كأداة بحث، لتحليل الآثار الاقتصادية المحتملة لتطبيق المعيار قبل تاريخ بداية تطبيقه، على جودة القوائم المالية، بالإضافة إلى، في ضوء علم الباحث، يوجد ندرة في الدراسات السابقة التي إعتمدت على المدخل الكمي

لدراسة أثر تطبيق المعيار على جودة القوائم المالية بصفة عامة و القدرة التقييمية لها بصفة خاصة، وكذلك ندرة الدراسات التي تناولت تحليل العوامل المؤثرة في مستوى الالتزام بمتطلبات المعيار وإنعكاسها على تحقيق أهداف إصداره. و إمتداداً لهذا الاتجاه من الدراسات، قام الباحث بدراسة و تحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، ومن ثم توسيع نطاق و تطوير طبيعة الإفصاح عن الإيرادات و تحسين القدرة التقييمية لقوائمها المالية.

٦ حدود البحث.

يقصر نطاق البحث، للاعتبارات العملية، على الشركات غير المالية المدرجة بسوق الأسهم السعودي، كحدود مكانية للبحث، كما تقتصر الفترة الزمنية للبحث على ثلاث سنوات، من سنة ٢٠١٧ إلى سنة ٢٠١٩، كحدود زمنية للبحث، و السبب في إختيار هذه الفترة الزمنية يرجع إلى أن أول قوائم مالية معدة وفقاً لمعايير التقارير المالية الدولية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي هو ٢٠١٧/١٢/٣١، بالإضافة إلى أن تاريخ بدء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) هو ٢٠١٨/١/١، ومن ثم فإن تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١، يمثل أول قوائم مالية سنوية يتم الالتزام عند إعدادها بمتطلبات المعيار.

٧ تنظيم البحث.

قام الباحث بتنظيم الجزء المتبقى من البحث في أربعة أقسام، حيث تناول القسم الثامن من البحث عرض وتحليل الدراسات السابقة المرتبطة بمشكلة وهدف البحث، بينما تضمن القسم التاسع عرض الإطار النظري للبحث بالإضافة إلى إشتقاق وصياغة فروض البحث، أما القسم العاشر تم تخصيصه لعرض كيفية تصميم وتنفيذ الدراسة التطبيقية للبحث، وأخيراً تناول القسم الحادي عشر عرض نتائج وتوصيات البحث ومقترحات الدراسات المستقبلية المرتبطة بموضوع البحث.

٨ الدراسات السابقة.

إن معايير التقارير المالية الدولية هي معايير قائمة على المبادئ، و من ثم يلعب التفسير والحكم المهني لإدارة الشركة دوراً هاماً في تطبيقها، ولهذا فإن أحد مسببات الآثار الاقتصادية للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية هو أن المعايير المحاسبية ليست محايدة بقدر ما هو ضروري (Zeff, 1978)، وبالتالي فإن الالتزام بالموضوعية عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي، هو عملية معقدة في العديد من المجالات المحاسبية والتي من بينها الإعتراف بالإيراد. وفي هذا الصدد يمثل موضوع الآثار الاقتصادية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية أحد المحاور الرئيسية بأدبيات المحاسبة المالية (Kulikova, et al., 2014; Rutledge, et al., 2016). حيث شهدت أدبيات المحاسبة المالية، منذ بداية الثمانينيات من القرن الماضي حتى الآن، تزايداً مستمراً للدراسات المرتبطة بموضوع معايير التقارير المالية الدولية، والتي يمكن تقسيمها إلى أربعة محاور رئيسية (Samaha, and Hichem, 2016). حيث تضمن المحور الأول الدراسات التي تناولت تحليل حوافز تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. بينما تضمن المحور الثاني الدراسات التي تناولت تحليل عوامل أو محددات الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية، كما تضمن المحور الثالث الدراسات التي تناولت تحليل الآثار الاقتصادية لتطبيق معايير التقارير المالية الدولية. وأخيراً تضمن المحور الرابع الدراسات التي تناولت تحليل دور الهيئات التنظيمية والمهنية في تحقيق الالتزام بمعايير التقارير المالية الدولية. وإتساقاً مع طبيعة مشكلة وهدف البحث قام الباحث بتبويب الدراسات السابقة إلى مجموعتين من الدراسات. حيث تناولت

المجموعة الأولى منها عرض وتحليل الدراسات التي تناولت أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على القدرة التقييمية للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية. بينما تناولت المجموعة الثانية عرض وتحليل الدراسات التي تناولت أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على نطاق وطبيعة معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية.

١/٨ أثر تطبيق معايير التقارير المالية الدولية على القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

يوجد شبه إفتاق بين الباحثين على أن القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية بقصد بها قدرة المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية على تفسير التغيرات في المقاييس السوقية مثل أسعار الأسهم (Eugenio, 2011; Khanagha, 2019; et al., 2019; الحناوى , ٢٠١٩ , Anandarajan and Hasan, 2010 . ويرجع بداية ظهور الدراسات التي تناولت العلاقة بين المعلومات المحاسبية والمقاييس السوقية، إلى الستينيات من القرن الماضي، والتي بدأها في سنة ١٩٦٨ كل من Ball and Brown; Beaver. ومع بداية التسعينيات من القرن الماضي ، وحتى الآن، إنتشر بين الباحثين مصطلح القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية ، كأحد مقاييس جودة القوائم المالية ، بالدراسات المحاسبية المرتبطة بالأسواق المالية (الحناوى ، ٢٠١٩). وفي هذا الاتجاه تناول مجموعة من الباحثين دراسة وتحليل العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. فعلى سبيل المثال أفرزت مجموعة من الدراسات أدلة عملية على وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية و القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية مثل ربحية السهم و القيمة الدفترية له، منها على سبيل المثال دراسة كل من Olugbenga,2016; Bhatia, and Mwila , 2019; Beisland and Knivsfla, 2015; Bingbin ,et al., 2015; Kristanto, 2015 ; Müller, 2014 ; Tsalavoutas and Dionysiou, 2014; Elshamy, et al., 2014; Pascan ,2014 ; Ismail, et al., 2013; Chamisa, et al., 2012;Kargin, 2013; Devalle 2012; Suadiye ,2012 , Wen et al., 2012 . وعلى النقيض من ذلك توصلت مجموعة أخرى من الدراسات إلى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أدى الى إنخفاض القدرة التقييمية للأرباح المحاسبية (Beisland and Knivsfla,2015; Negakis, 2013) . كما قدمت مجموعة أخرى من الدراسات أدلة عملية على أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية لم يؤثر على القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية ، منها على سبيل المثال دراسة كل من (Bhatia, and Mwila , 2019 ; Nijam and Athambawa, 2018; Pervan, and Marijana, 2014 ; Papadatos, and Bellas, 2011) ويرى الباحث وجود أربعة أسباب تفسر التعارض في نتائج الدراسات التي تناولت دراسة وتحليل العلاقة بين تطبيق معايير التقارير المالية الدولية والقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

السبب الاول: - وجود فروق بين الدراسات السابقة من حيث منهجية تطوير النموذج الرياضى لكل منها، حيث تعتمد هذه الدراسات على قياس وتفسير قيمة معامل التحديد للنموذج للحكم على القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. ويشير معامل التحديد إلى نسبة التغير في المتغير التابع للنموذج، مثل سعر السهم، نتيجة التغير في قيمة المتغير أو قيم المتغيرات المستقلة له. وفي هذا الصدد قدمت بعض الدراسات أدلة عملية على أن القدرة التقييمية لأحد عناصر القوائم المالية، مثل ربحية السهم ، قد تزيد أو تنخفض عند دمج عنصر آخر ،مثل القيمة الدفترية للسهم، في النموذج الرياضى على مستوى نفس الدراسة و بإستخدام نفس البيانات لها. (Ashraf, et al., 2017 ; Okafor, et , al., 2017;

Umoren, and Enang, 2015 ; Muhibudeen, 2015; Halonen, et al., 2013; Kargin (2013; Ismail, et al., 2013). فعلى سبيل المثال توصلت دراسة Ashraf, et al., 2017 أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أدى إلى خفض القدرة التقييمية للقيمة الدفترية للسهم، وعلى العكس من ذلك زادت القدرة التقييمية لربحية السهم، وذلك عند استخدام الدراسة نموذجين منفصلين لكل من ربحية السهم والقيمة الدفترية له. بينما عند إعادة تطبيق نفس بيانات الدراسة على نموذج رياضي يدمج المتغيرين معاً، أفرزت الدراسة أدلة ميدانية تؤكد على أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية أدى إلى تحسين القدرة التقييمية لكلا المتغيرين. ومما هو جدير بالذكر أنه لا يوجد إتساق بين معظم الدراسات السابقة من حيث عدد المتغيرات المستقلة التي تضمنها النموذج الرياضي لكل منها، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين نتائج هذه الدراسات.

السبب الثاني:- وجود فروق بين الدراسات السابقة من حيث طبيعة النموذج الرياضي المستخدم بكل منها، مثل نموذج الاسعار و نموذج عوائد الاسهم ، والتي تتباين فيما بينها من حيث مستوى الثقة في النتائج وعدم التحيز و مشاكل التطبيق على مستوى كل نموذج (Kouki, and Sfax, 2018) ، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين نتائج هذه الدراسات.

السبب الثالث:- وجود فروق بين الدراسات السابقة من حيث البيئة التشريعية و الثقافية و الاقتصادية بين البلدان التي تمت بها (Shamki, and Rahman,,2012; Kouki, and Sfax,2018) ، وفي هذا الصدد توصلت مجموعة من الدراسات الى أن تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يتأثر بالعديد من المتغيرات الداخلية و الخارجية المحيطة بالشركات، منها على سبيل المثال دراسة كل من Brickner, 2018; Pathiawasam, 2018; Shamki and Alulis, 2018; Shamki and Bamahro. 2018. ، مما يؤدي إلى صعوبة المقارنة بين نتائج هذه الدراسات.

السبب الرابع :- اعتماد بعض الباحثين في تطبيق نموذج دراسة العلاقة بين معايير التقارير المالية الدولية و القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية ، على جمع بيانات من القوائم المالية لشركات تعمل في بلدان تلزم بتطبيق تلك المعايير ، في حين اعتمد البعض الأخر منهم على جمع بيانات من القوائم المالية لشركات تعمل في بلدان تسمح بالتطبيق الاختياري لها، ومن ثم فإن نتائج الدراسات التي تمت في بيئة تسمح بالتطبيق الاختياري لمعايير التقارير المالية الدولية من الصعب مقارنتها بنتائج دراسات تمت في بيئة التطبيق الإلزامي لها (Kouki, and Sfax,2018).

٢/٨ أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على نطاق وطبيعة معلومات الإيرادات المفصّل عنها بالقوائم المالية.

يضمن وجود مفهوم واضح ومحدد للإيراد، إلى حد ما، أن يمثل رقم الإيراد المفصّل عنه في القوائم المالية بعدالة الجوهر الاقتصادي للمعاملات و الأحداث الذي نتج عنها، وفي هذا الصدد تضمنت أدبيات المحاسبة المالية نموذجين لتحديد مفهوم و توقيت الإعراف بالإيراد (Knorová;2016) وهما :-

١. نموذج عملية الاكتساب (قائمة الدخل) The earning process model. وفقاً لهذا النموذج يتم الإعراف بالإيراد عندما يكون السداد محققاً أو قابل للتحقق وإكتمال عملية إكتساب الإيراد. حيث يقصد باكتساب الإيراد أن تكون الشركة قد أنجزت بشكل كبير ما يجب عليها القيام به، بينما يكون الإيراد قد تحقق عندما يتم تبادل المنتجات أو الخدمات نقداً (أو قابل للتحقق عندما تكون الأصول ذات الصلة قابلة للتحويل بسهولة إلى نقدية).

٢. نموذج الأصول والالتزامات An asset and liability model. وفقا لهذا النموذج يتم تحديد قيمة الإيرادات التي يجب الإقرار بها، من خلال قياس التغيير في صافي الأصول خلال الفترة المالية.

و خلال مؤتمر الإقرار بالإيراد ، سنة ٢٠٠٧ ، أكد عدد كبير من أعضاء كل من مجلس معايير المحاسبة المالية الأمريكي ومجلس معايير المحاسبة الدولية (Knorová;2016) ، على أن نموذج الأصول والالتزامات يساعد على تعزيز خاصية التمثيل الصادق للمعلومات المحاسبية لأنه أكثر إتساقاً في التعبير عن الجوهر الاقتصادي للمعاملات و الأحداث المسببة للإيرادات مقارنة بنموذج عملية الاكتساب، كما إقترح الأعضاء بالمؤتمر نموذجين جديدين للإقرار بالإيراد وهما :-

١- نموذج المقابل من العميل Customer Consideration Model. وفقا لهذا النموذج، في تاريخ بداية العقد، يتم تسجيل حقوق العقد بقيمة المقابل المحدد به على أن يتم تخصيص إجمالي قيمة العقد على التزامات الأداء المحددة به، وذلك باستخدام أسعار البيع النسبية لكل سلعة أو خدمة محددة بالعقد. ومن ثم في تاريخ بداية العقد تكون القيمة الإجمالية للالتزامات الأداء المحددة بالعقد مساوية لإجمالي حقوق العقد، ولهذا لا يتم الاعتراف بأي أصول أو التزامات للعقد في ذلك التاريخ، و في نهاية كل فترة مالية تالية لهذا التاريخ، يتم الإفصاح عن أصول العقد و إلتزامات الأداء المتبقية.

٢- نموذج القياس Measurement Model. وفقا لهذا النموذج، في تاريخ بداية العقد، يتم تحديد جميع إلتزامات الأداء بالعقد مع العميل ، على أن يتم قياس الإيرادات بقيمة الزيادة في أصول العقد أو النقص في إلتزاماته والتي تنشأ نتيجة تقديم السلع أو الخدمات للعميل. ويتطلب نموذج القياس في نهاية كل فترة مالية تحديد رصيد إلتزامات الأداء المتبقية على أن يتم قياسها بسعر الخروج.

ويتضح مما سبق أن كلا النموذجين المقترحين يمثلان إمتداداً لمدخل الأصول و الإلتزامات، بالإضافة إلى أن كليهما يعتمد على إطار مفاهيمي واحد ، ولكنهما يختلفان في قضايا القياس المحاسبى للإيرادات. ولقد إعتد كل من، مجلس معايير المحاسبة المالية الامريكى ومجلس معايير المحاسبة الدولية، في تطوير وإصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على نموذج الأصول والالتزامات، ونموذجي المقابل من العميل و القياس ، Holzmann and Ramnath , 2013; Schipper, et al., (2009الرشيدى، ٢٠١٦).

وفي سنة ٢٠١٤، أصدر مجلس معايير المحاسبة الدولية ، معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، بهدف صياغة إطار شامل ، من خمس خطوات متتالية ، و التي يجب على الشركات أن تطبقها لتحليل معاملات الإيرادات من العقود مع العملاء ، وتحديد كيفية قياس قيمتها و توقيت الاعتراف بها، (ifrs, 15) ، وذلك كمايلي :-

الخطوة الاولى: - تحديد العقد مع العميل. ويقصد بذلك قيام الشركة بتحديد ما إذا كان العقد مع العميل يدخل في نطاق تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) أم لا.

الخطوة الثانية: - تحديد التزامات الأداء. ويقصد بذلك قيام الشركة بتحديد السلعة أو الخدمة (أو مجموعة السلع أو الخدمات) المتعهد بها في العقد مع العميل.

الخطوة الثالثة: - قياس سعر المعاملة. ويقصد بذلك قيام الشركة بقياس مبلغ العوض الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه، مقابل تحويل السلعة أو الخدمة (أو مجموعة السلع أو الخدمات) المحددة بالعقد.

الخطوة الرابعة: - تخصيص سعر المعاملة على إلتزامات الأداء المحددة بالعقد بمبلغ يصف قيمة العوض الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه مقابل تحويل السلع أو الخدمات (أو مجموعة السلع أو الخدمات) المحددة بالعقد إلى العميل وذلك بصورة مستقلة لكل منها.

الخطوة الخامسة: - يتم الاعتراف بالإيراد من العقود عندما تفي الشركة بالتزامات الأداء المحددة بالعقد، وذلك عن طريق تحويل السلعة أو الخدمة المتعهد بها (الأصل) إلى العميل. حيث يعتبر الأصل المحدد بالعقد قد تم تحويله، عندما يحصل العميل على حق السيطرة عليه.

وتمثل الخطوات الخمس السابقة نموذجاً موحداً للإعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء، يتم الإلتزام به من قبل كل الشركات في جميع الصناعات في بلدان العالم المختلفة، وذلك بهدف توسيع نطاق وتطوير طبيعة معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية، بالإضافة إلى تحسين قابليتها للمقارنة بين الشركات عبر الصناعات والأسواق المالية المختلفة. وفي هذا السياق إتجه مجموعة من الباحثين لدراسة و تحليل أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على طبيعة ونطاق وجودة معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية. فعلى سبيل المثال توصلت دراسة (Knorová, 2016)، الى أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) سيؤدي إلى تحسين معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية وذلك مقارنة بالمعلومات المفصح عنها طبقاً لمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٨). كذلك أفرزت، دراستي عيد، ٢٠١٨ (أ) ، و عيد ، ٢٠١٨ (ب) ، أدلة ميدانية على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) سيؤدي إلى تحقيق آثار إيجابية على جودة معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية ، حيث سيؤدي تطبيق المعيار إلى توفير معلومات أكثر ملائمة وموثوقة و تحسين خاصة قابلية القوائم المالية للمقارنة ، وذلك مقارنة بالمعايير المحاسبية السابقة للاعتراف بالإيرادات، ولقد إتفقت مع نتائج دراستي عيد، ٢٠١٨ (أ) ؛ و عيد ؛ ٢٠١٨ (ب) نتائج دراسة كل من عيد المنعم ٢٠١٥ ؛ صالح وآخرون ، ٢٠١٧؛ عيد السلام ، ٢٠١٨ ؛ هاشم ٢٠١٨ ؛ هيكل ٢٠١٥ ؛ الرشيدى ، ٢٠١٦ ؛ الصاوي، ٢٠١٥؛ Altaji, and Saleh, 2019. وأضافت دراسة (هيكل ، ٢٠١٥)، أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) سيؤدي إلى آثار إيجابية على جودة معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية وقيمة الشركة. كما أكدت دراسة (Tysiac, 2017) على أن تأثير تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) لن يكون جوهرياً على معلومات قائمة الدخل الشامل، ولكن من المتوقع أن تكون الإفصاحات أكثر شمولاً في القوائم المالية، ولقد أيدت هذه النتيجة دراسة (PwC, 2016).

وبناءً على ماسبق، يمكن القول بوجود شبه إتفاق بين الباحثين و المهنيين على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، سيكون له دوراً إيجابياً في تحسين متطلبات الإفصاح ، بما يساهم في فهم أفضل لقيمة وتوقيت الإيرادات والتدفقات النقدية منها، وذلك مقارنة بالمعايير المحاسبية السابقة للاعتراف بالإيرادات. بالإضافة إلى تعزيز خصائص جودة المعلومات المحاسبية، مما يؤدي إلى تحسين كفاءة وفاعلية إتخاذ القرارات الإستثمارية والتمويلية بالأسواق المالية. ومما هو جدير بالذكر أن معظم الدراسات السابقة التي تناولت أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على طبيعة ونوعية وجودة معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية ، هي دراسات إستكشافية (أو إستباقية) لتاريخ تطبيق المعيار وهو ٢٠١٨/١/١ ، والتي إعتمدت في منهجيتها على إستخدام قوائم الإستقصاء كأداة بحث لتوفير أدلة ميدانية وصفية من وجهة نظر معدى و مراجعي القوائم المالية ، و ندرة الدراسات السابقة، في ضوء علم الباحث، التي تناولت توفير دليل كمي لأثر تطبيق المعيار على طبيعة ونوعية وجودة معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية و التي تم إعدادها بدءاً من تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ ، وكذلك دراسة أثر تطبيق المعيار على تحسين القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية

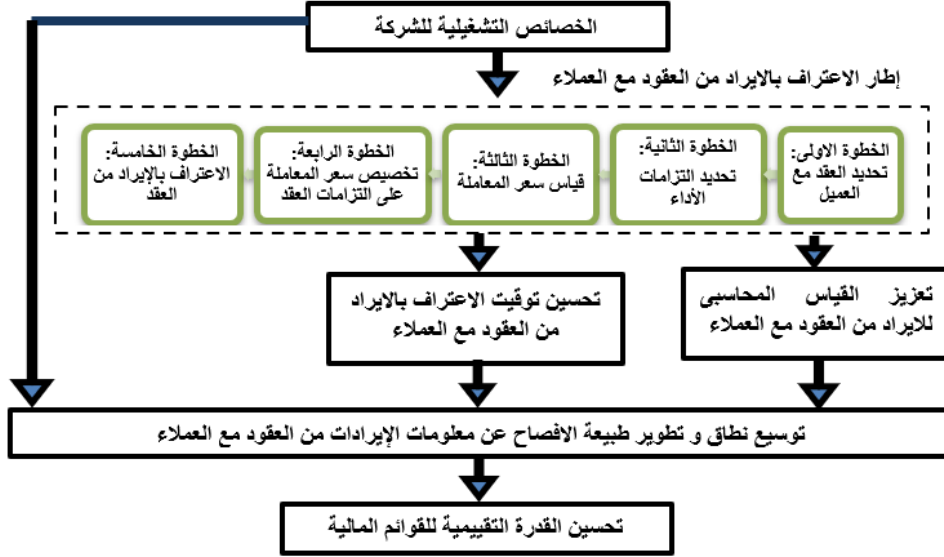
المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات. بالإضافة إلى أنه، في ضوء علم الباحث، يوجد ندرة في الدراسات المحاسبية السابقة المرتبطة بتوفير أدلة عملية لبعض الجوانب المرتبطة بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، منها على سبيل المثال دراسة العوامل المؤثرة في مستوى إمتثال الشركات بمتطلبات الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية لها. وفي هذا السياق تناولت دراسة (Rebecca, et al., 2015) عرض وتحليل مجموعة من القضايا التي تحد من منفعة دراسات القدرة التقييمية للقوائم المالية، للهيئات المسؤولة عن إصدار المعايير المحاسبية، منها على سبيل المثال أن نتائج دراسات القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية تتأثر بمجموعة من العوامل التي تضعف الإستنتاجات التي يمكن استخلاصها من هذه الدراسات (Muhibudeen, 2015). وامتداداً لهذا الإتجاه من الدراسات يتناول الباحث في القسم التالي تطوير إطار لدراسة وتحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركات على مستوى الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، ومن ثم توسيع نطاق وتطوير طبيعة الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء، وإنعكاس ذلك على القدرة التقييمية للقوائم المالية.

٨ الإطار النظري واشتقاق فروض البحث.

تفسر نظرية الوكالة العلاقة بين سلوك الإدارة العليا للشركة والأطراف ذات المصلحة في ظل انفصال ملكية الشركة عن إدارتها. ففي العالم المثالي، يجب أن يكون هدف الوكيل إتخاذ القرارات التي من شأنها تعظيم دالة منافع الأصيل أو غيره من الأطراف الأخرى ذات المصلحة (Jensen and Meckling, 1976). ولكن عملياً تتعارض دوال المنافع الذاتية بين الإدارة العليا للشركة والأطراف ذات المصلحة، مما يؤدي إلى نشأة ما يسمى بظاهرة عدم تماثل المعلومات Information asymmetry بين الإدارة العليا للشركة والأطراف ذات المصلحة. وفي سبيل تحقيق التوافق بين دوال المنافع الذاتية المتعارضة لأطراف الوكالة، تنشأ تكاليف الوكالة (Samaha, and Hichem, 2016)، فعلى سبيل المثال يتحمل الأصيل (مثل المساهمين) تكاليف مراقبة (مثل أتعاب مراجعة القوائم المالية) للإشراف على سلوك الوكيل (مثل الإدارة العليا) في إتخاذ القرارات المرتبطة بتنفيذ المهام الموكلة إليه و المتضمنة بالعدد مع الأصيل. كذلك تفسر نظرية الإشارة سلوك المتعاملين في أسواق العمل وغيرها من الأسواق الأخرى التي تتسم بظاهرة عدم تماثل المعلومات بين المتعاملين بها مثل الأسواق المالية. وطبقاً لنظرية الإشارة، يمكن الحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات من خلال قيام الإدارة العليا للشركة بتوسيع طبيعة ونطاق المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية (Samaha, and Hichem, 2016). حيث يمثل تحسين جودة القوائم المالية بصفة عامة والإفصاح المحاسبي بصفة خاصة، أحد المداخل الممكنة للحد من ظاهرة عدم تماثل المعلومات وما يترتب عليها من تكاليف وكالة (Nadia, 2018; Reitmaier and Wolfgang, 2017). وفي هذا السياق، قد تؤدي مرونة تطبيق معايير التقارير المالية الدولية، إلى قيام الإدارة العليا للشركة بممارسة، قدرأ من السلوك الإنتهازي عند إتخاذ قراراتها المرتبطة بعملية التقرير المالي، للحد من طبيعة ونطاق الإفصاح المحاسبي وذلك بهدف تعظيم المنافع الذاتية لها، مما يؤدي إلى زيادة حدة ظاهرة عدم تماثل المعلومات وما يترتب عليها من تكاليف وكالة، مما ينعكس بآثاره السلبية على المتعاملين بالأسواق المالية وكفاءة تلك الأسواق. أو قد تؤدي هذه المرونة، إلى قيام الإدارة العليا بتبني سلوكاً رشيداً عند إتخاذ القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي، ومن ثم تحسين طبيعة ونطاق الإفصاح المحاسبي وذلك بهدف تعزيز القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، مما ينعكس بآثاره الإيجابية على المتعاملين بالأسواق المالية وكفاءة تلك الأسواق (صيف، ٢٠٢٠). وإتساقاً مع طبيعة مشكلة وهدف البحث قام الباحث بالإعتماد على كل من نظرية الوكالة و نظرية الإشارة لتطوير

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

إطار لتحليل و التنبؤ بأثر الخصائص التشغيلية للشركة على مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، ومن ثم توسيع نطاق و تطوير طبيعة الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء، و إنعكاس ذلك على القدرة التقييمية للقوائم المالية، وذلك كما بالشكل رقم (١) التالي:



شكل رقم (١) : أثر الخصائص التشغيلية للشركات على مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) للإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء ، و إنعكاسها على القدرة التقييمية لقوائمها المالية (من إعداد الباحث).

يتطلب التقرير عن عنصر الإيرادات بالقوائم المالية، إتخاذ الإدارة العليا للشركة ثلاثة قرارات تتكامل معاً لتشكل الإطار العام للمحاسبة عن الإيرادات هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى ترتبط نواتج هذه القرارات إرتباطاً مباشراً بالقدرة التقييمية للمعلومات المفصحة عنها بالقوائم المالية. حيث يتعلق القرار الأول بتحديد متى يجب الاعتراف بالإيراد، وهو قرار يرتبط بمفهوم عناصر القوائم المالية ومتطلبات إثباتها. بينما يتعلق القرار الثاني بتحديد قيمة الإيراد الذي يجب الإعتراف به، وهي قرار يرتبط بالقياس المحاسبي لعناصر القوائم المالية. حيث يؤدي الاعتراف المبكر بالإيرادات إلى زيادة عدم اليقين بشأن قيمة الإيرادات المعترف بها، كذلك فإن تأخير الاعتراف بالإيرادات يؤدي إلى زيادة حالة التأكد في قيمة الإيرادات، ولكن يؤدي في نفس الوقت إلى فقدان خاصية التوقيت المناسب لمعلومات الإيرادات المفصحة عنها بالقوائم المالية (Knorová, 2016). وأخيراً يرتبط القرار الثالث بتحديد طبيعة ونطاق معلومات الإيرادات التي يجب الإفصاح عنها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية. ولقد ساهم مجلس معايير المحاسبة الدولية، من خلال إصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، في توفير إطار شامل للاعتراف بالإيراد من العقود مع العملاء، كما هو موضح بالشكل السابق رقم (١)، بهدف تحسين كفاءة إتخاذ القرارات الثلاثة السابقة، وذلك بصرف النظر عن طبيعة العقد مع العميل أو حجم الشركة أو طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها، مما ينعكس بأثره الإيجابي على القدرة التقييمية للمعلومات المفصحة عنها بالقوائم المالية. حيث أدى المعيار إلى تطوير ثلاثة أبعاد للمحاسبة عن الإيرادات، وذلك مقارنة بمعايير المحاسبة الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات، حيث يرتبط البعد الأول بتحسين توقيت

الاعتراف بالإيرادات، بينما يرتبط البعد الثاني بتعزيز القياس المحاسبي للإيرادات. ولقد كان لهذين البعدين إنعكاسهما على تطوير طبيعة ونطاق الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء كبعد ثالث للتطوير، ومن ثم تحسين القدرة التقييمية للقوائم المالية.

فقد تضمن معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، تعريفاً للإيراد على أنه " الدخل الناشئ في دورة الأنشطة العادية للشركة"، كما أضاف المعيار تعريفاً للدخل على أنه " الزيادة في المنافع الاقتصادية خلال الفترة المحاسبية في شكل تدفقات داخلية أو تحسينات للأصول أو إنخفاض في الالتزامات والتي ينتج عنها زيادة في حقوق الملكية بخلاف تلك المتعلقة بالمساهمات من المشاركين في حقوق الملكية (IFRS, 15). ولقد تشابه هذا المفهوم للإيراد مع المفهوم الوارد بمعيار المحاسبة الدولي رقم (١٨) (IAS 18)، و الذي يطبق على عمليات وأحداث بعينها في صناعات محددة، دون التطرق لباقي العمليات والإحداث بالصناعات التخصصية الأخرى. ومما هو جدير بالذكر أن معيار المحاسبة الدولي (١١) (IAS, 11) لم يتضمن تعريف لمصطلح الإيراد، ومن ثم ساهم مجلس معايير المحاسبة الدولية، في توحيد مفهوم الإيراد بين الشركات وذلك بصرف النظر عن حجمها أو طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها، أو طبيعة العقود الذي ينشأ عنها. كذلك يتطلب معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) إثبات الإيراد من العقود مع العملاء عندما تفي الشركة بالتزامات الأداء المحددة بالعقد، سواء على مدى زمني أو عند نقطة من الزمن (IFRS, 15). كما ساهم مجلس معايير المحاسبة الدولية في تحسين توقيت الاعتراف بالإيراد من جانبين لهما آثارهما الإيجابية على كل من القدرة التقييمية وقابلية المقارنة للقوائم المالية. حيث يتعلق الجانب الأول بتوحيد شروط الاعتراف بالإيراد، وذلك بصرف النظر عن طبيعة العقد مع العميل أو حجم الشركة أو طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها، مما أدى إلى إزالة الإختلافات في شروط الاعتراف بالإيراد الواردة بالمعايير المحاسبية الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات والإرشادات التوضيحية لها. بينما يتعلق الجانب الثاني بإستبدال مفهوم نقل المخاطر بمفهوم حق السيطرة، كمؤشر لتحديد توقيت وفاء الشركة بالتزامات الأداء الموجودة بالعقد مع العميل، ومن ثم تحديد توقيت الاعتراف بالإيراد. حيث يحصل العميل على السيطرة عندما يكون لديه القدرة على توجيه الاستخدام والحصول على المنافع من الأصل. ومما هو جدير بالذكر أن مفهوم نقل السيطرة، طبقاً لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، لا يتماثل مع مفهوم نقل المخاطر الوارد بالمعايير المحاسبية الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات.

ولاغراض القياس المحاسبي للإيراد، إستحدث مجلس معايير المحاسبة الدولية مصطلح " سعر المعاملة " بدلاً من مفهوم القيمة العادلة المستخدم في المعايير المحاسبية الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات. حيث يقصد بالقيمة العادلة المقابل المستلم أو الذي سوف يتم إستلامه، سواء في صورة نقدية أو غير نقدية، مع الأخذ في الإعتبار كل من حالات عدم التأكد والخصومات التجارية التي تسمح بها الشركة (IAS, 18; IAS, 11). بينما يقصد بسعر المعاملة " قيمة العوض الذي تتوقع الشركة أن يكون لها حق فيه، مقابل تحويل سلع أو خدمات متعهد بها إلى العميل، بإستثناء المبالغ التي يتم تحصيلها بالنيابة عن طرف ثالث (IFRS, 15)". ولغرض تحديد سعر المعاملة يتطلب المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) ، ضرورة الأخذ في الإعتبار كل ممايلي :-

- ١- يجب على الشركة ، في تاريخ بداية العقد ، تقدير مبلغ العوض النقدي (سواء كان ثابت أو متغير أو كليهما) كجزء من سعر المعاملة ، على أن تقوم الشركة في نهاية كل فترة مالية بإعادة تقدير قيمة العوض المتغير و الإعتبار بالتغيرات فيه بقائمة الدخل الشامل، على أن يتم تقدير مبلغ العوض غير النقدي بالقيمة العادلة له كجزء من سعر المعاملة ، و إذا كانت الشركة غير قادرة على تقدير القيمة العادلة للعوض غير النقدي بشكل معقول ، فإنه يجب عليها

قياس العوض بشكل غير مباشر بالرجوع إلى أسعار البيع المستقلة للسلع أو الخدمات المتعهد بها للعميل. كذلك يجب الأخذ في الإعتبار آثار القيمة الزمنية للنقود، عند تقدير مبلغ العوض المتعهد به بين أطراف العقد (سواء ثابت أو متغير أو نقدي أو غير نقدي)، على أن يتم الإعتراف بدخل أو مصروف الفائدة في قائمة الدخل الشامل، بشكل منفصل عن الإيرادات من العقود مع العملاء. ومما هو جدير بالذكر أن معايير المحاسبة الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات، لا تلزم الشركات بتلك المعالجة لآثار القيمة الزمنية للنقود.

٢- يجب على الشركة، في تاريخ بداية العقد، تخصيص سعر المعاملة على التزامات الأداء المحددة بالعقد (سواء كانت في صورة سلع أو خدمات أو كليهما)، ومما هو جدير بالذكر أن معايير المحاسبة الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات لا تلزم الشركات بذلك.

٣- بعد تاريخ بداية العقد، لا يجوز للشركة إلغاء أو تجديد أو تعديل العقد مع العميل. ولكن إذا تغير سعر المعاملة بعد نشأة العقد لأي سبب، في هذه الحالة لا يجوز للشركة أن تقوم بإعادة تخصيص سعر المعاملة ليعكس التغيرات في أسعار البيع المستقلة بعد نشأة العقد، ولكن يجب إثبات المبالغ التي يتم تخصيصها على التزامات الأداء التي تم الوفاء بها على أنها إيراد أو على أنها تخفيض للإيراد في الفترة التي تغير فيها سعر المعاملة.

بالإضافة إلى ماسبق، إستحدث معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) المعالجات المحاسبية لبعض مشاكل قياس والإعتراف بالإيراد مثل مشكلة البيع مع حق الرد، وبعض الحالات الخاصة للعقود التي لم تتضمنها معايير المحاسبة الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات، مثل عقود منح الترخيص وحقوق الملكية الفكرية. فعلى سبيل المثال يجب على الشركة التي تقدم ضمانات لمنتجاتها أن تقوم بتسعير عملية الضمان أو التفاوض عليها بشكل منفصل، بحيث يتم إحتسابها كالتزام أداء منفصل، وتخصيص جزء من سعر الصفقة للالتزام الأداء هذا. كذلك إستحدث معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) المعالجة المحاسبية للتكاليف المرتبطة بالعقد مع العميل مثل تكاليف الحصول على العقد، حيث يجب على الشركة أن تثبت تكاليف الحصول على العقد على أنها أصل إذا كانت تتوقع إسترداد تلك التكاليف، على أن يتم إطفاء هذه التكاليف على أساس منتظم ومنتسفاً مع تحويل السلع أو الخدمات إلى العميل.

وعلى الرغم من أن الهدف من إصدار معايير المحاسبة الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات يتمثل في بيان أسس المعالجة المحاسبية للإيرادات الناتجة من أنواع محددة من العقود ، بينما تمثل الهدف النهائي من إصدار معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) في تطوير الإفصاح المحاسبى لتمكين مستخدمي القوائم المالية من فهم طبيعة ومبلغ وتوقيت والتدفقات النقدية الناشئة عن الإيرادات من العقود مع العملاء وعدم التأكد المحيط بها ، ولهذا إستحدث معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) مجموعة من المعلومات عن الإيرادات من العقود مع العملاء و التزامات الأداء المتبقية و الأحكام المهنية والتقديرية المرتبطة بها ، و التي يجب على الشركات الإفصاح عنها في نهاية كل فترة مالية. ومن ثم يمكن تبويب متطلبات الإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء الى مجموعتين من المعلومات (ifrs,15). حيث تتضمن المجموعة الاولى معلومات عن الإيرادات من وأرصدة العقود مع العملاء. و التي تشمل الإفصاح عن معلومات عن الإيرادات المثبتة من العقود مع العملاء، وتفاصيلها، و معلومات عن أرصدة العملاء، و إلتزامات الاداء المرتبطة بها، و معلومات عن سعر المعاملة المخصص لالتزامات الأداء المتبقية، بالإضافة إلى معلومات عن الأصول المثبتة من تكاليف الحصول على العقود من العملاء أو الوفاء بها. بينما تتضمن المجموعة الثانية معلومات عن الإجتهاادات التي إتبعتها الإدارة العليا في المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء، والتي تشمل معلومات عن إجتهاادات تحديد التزامات

الأداء التي تقي بها الشركة على مدى زمني أو عند نقطة زمنية معينة، بالإضافة الى إجهادات تحديد سعر المعاملة والمبالغ المخصصة للالتزامات الأداء.

ومما هو جدير بالذكر أن القوائم المالية تعكس الآثار المالية للمعاملات والأحداث وذلك عن طريق تجميعها في فئات واسعة، وفقاً لخصائصها الاقتصادية، أو ما يطلق عليها عناصر القوائم المالية، و التي ترتبط بشكل مباشر بقياس المركز و الأداء المالي للشركات (ifrs,2018). ومن ثم فإن تطوير القياس و الإفصاح المحاسبي من خلال إصدار معايير تقارير مالية عالية الجودة، يمثل أحد مداخل تعزيز جودة القوائم المالية بصفة عامة و القدرة التقييمية للمعلومات التي تحتويها بصفة خاصة، ولكن إصدار معايير تقارير مالية ذات جودة عالية، لا يعد بمفرده، ضامناً لتعزيز جودة القوائم المالية، وذلك لسببين (De Georg and Lakshmanan, 2016). السبب الأول:- أن جودة القوائم المالية مشروطة بمدى ملائمة المعلومات المحاسبية لقرار محدد ، ومن ثم لا يوجد مقياس وحيد لجودة المعلومات المحاسبية ، مثل جودة الأرباح ، يكون ملائم لجميع نماذج القرارات ، مما يعني أن الهدف المتمثل في إعداد مجموعة واحدة من معايير تقارير مالية ذات جودة عالية لجميع مستخدميها قد لا يمكن تحقيقه عملياً. السبب الثاني:- أن تطوير معايير تقارير مالية ذات جودة عالية قد لا يؤدي بصورة تلقائية إلى تحسين جودة القوائم المالية، حيث يتوقف تطبيق تلك المعايير ، ولو بصورة جزئية ، على العديد من المتغيرات مثل البيئة القانونية و الثقافية و الخصائص التشغيلية للشركة.

وفي هذا الصدد قام مجموعة من الباحثين بتوظيف مجموعة من النظريات، مثل نظرية الوكالة ونظرية الإشارة، لتفسير وتحليل العوامل المؤثرة في مستوى الإمتثال بمتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية. حيث تؤدي هذه العوامل إلى إختلافات في القياس المحاسبي بالإضافة إلى فروق في طبيعة ونوعية و نطاق المعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات (Samaha, and Hichem, 2016). وفي هذا الصدد توصلت مجموعة من الدراسات (Reitmaier, and Wolfgang, 2017; الحناوى ، ٢٠١٩ ؛ طلخان ، ٢٠١٧) ، إلى أن التباين في مستوى إمتثال الشركات بمتطلبات تطبيق معايير التقارير المالية الدولية يرجع إلى حجم الشركة و طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها و مستوى السيولة و الربحية و نسبة المديونية إلى غيرها من الخصائص التشغيلية للشركات. فعلى سبيل المثال أفرزت نتائج مجموعة من الدراسات السابقة وجود علاقة طردية ومعنوية بين مستوى الإفصاح وحجم الشركة، وأحد تفسيرات هذه العلاقة هو تعاضد مشكلة عدم تماثل المعلومات، وما يترتب عليها من تكاليف وكالة، بين الاطراف ذات المصلحة في الشركات كبيرة الحجم، مقارنة بمثيلتها في الشركات صغيرة الحجم، ولتخفيض تلك التكاليف تقوم ادارة الشركة كبيرة الحجم بتوسيع طبيعة و نطاق الإفصاح المحاسبي ، وذلك مقارنة بالشركة صغيرة الحجم. كذلك تفترض نظرية الوكالة أن المراقبة الخارجية الفعالة تحد من تضارب المصالح بين الأطراف ذات المصلحة، ومن ثم فإن إرتفاع مستوى جودة مراجعة القوائم المالية سيكون له تأثير ايجابي على نطاق الإفصاح المحاسبي (Bokpin,2013; Reitmaier and Wolfgang, 2017). كما توصلت بعض الدراسات (Tysiac,2017) إلى أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) سيؤثر على القرارات المرتبطة بعملية التقرير المالي، ولكن هذا التأثير سيتوقف نسبياً على طبيعة الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، وأضافت دراسة (PwC,2016) على أن التأثير لن يكون جوهرياً على معلومات قائمة الدخل الشامل بالنسبة لعدد كبير من الشركات، ولكن من المتوقع أن تكون الإفصاحات أكثر شمولاً في القوائم المالية.

وفي هذا الصدد يثار تساؤلين للبحث وهما " هل أدى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) إلى توسيع نطاق وتطوير طبيعة معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصح عنها بالقوائم المالية، وذلك مقارنة بالمعايير المحاسبية الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات ؟، وهل يوجد علاقة بين

الخصائص التشغيلية للشركات ومستوى إمتثالها بمتطلبات المعيار للافصاح عن معلومات الإيرادات بالقوائم المالية لها؟". وللحصول على أدلة عملية للإجابة على هذين التساؤلين يمكن صياغة الفروض الثلاثة الأولى للبحث كما يلي:

الفرض الأول: -

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على نطاق وطبيعة الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي".

الفرض الثاني: -

"لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية في نطاق معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصوح عنها، وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي".

الفرض الثالث: -

"لا توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين نطاق معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصوح عنها بالقوائم المالية، وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، والخصائص التشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي".

تلعب القوائم المالية دورين أساسيين في اتخاذ القرارات بواسطة الاطراف ذات المصلحة، وهما الدور التقييمي و الدور التعاقدى (طلخان ، ٢٠١٧) ، حيث تساعد القوائم المالية من خلال الدور التقييمي لها ، في توفير معلومات للأطراف ذات المصلحة لإستخدامها في تقييم الاداء و المركز المالي الحالى و المستقبلى للشركة و المخاطر المحيطة بها لأغراض تقييمها. بينما يتمثل الدور التعاقدى للقوائم المالية، في توفير معلومات للأطراف ذات المصلحة لتقييم مدى كفاءة الإدارة العليا في إستخدام الموارد المتاحة لديها. ومما هو جدير بالذكر أن كل من الدور التقييمي و التعاقدى للقوائم المالية، مكملان لبعضهما البعض ولا يعتبر أحدهما بديلاً عن الآخر، فكلهما يحقق القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية لأغراض إتخاذ القرارات من قبل الاطراف ذات المصلحة. ولهذا تمثل دراسات القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية أحد المحاور البحثية للدراسات المحاسبية القائمة على الاسواق المالية -Market based accounting research. حيث يهتم الباحثون في هذه الدراسات بقياس وتحليل القوة التفسيرية للنموذج الرياضى الذى يتم من خلاله صياغة العلاقة الدالية بين المعلومات المحاسبية، مثل ربحية السهم، و مؤشرات القيم السوقية، مثل عوائد الاسهم، وذلك بالإعتماد على مدخلين رئيسيين وهما مدخل

القياس المحاسبى Measurement approach و مدخل المعلومات Information approach (Bhatia, and Mwila , 2019). وفى بداية الستينيات من القرن الماضى إتمتت معظم دراسات القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، على مدخل المعلومات، بإفتراض أن فائدة المعلومات المحاسبية يمكن تحديدها من خلال مراقبة ردود أفعال المتعاملين بالأسواق المالية عند إصدار القوائم المالية، ومن ثم تكون للمعلومات المحاسبية قدرة تقييمية إذا كان لها رد فعل على مؤشرات القيم السوقية. وفى منتصف التسعينيات، وحتى الآن، إتجهت معظم دراسات القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية إلى الإعتماد على مدخل القياس المحاسبى، و الذى يعتمد الباحثون فيه على إختبار العلاقة الصريحة بين مؤشرات القيم السوقية والمعلومات المحاسبية بإستخدام القوة التفسيرية the explanatory power

لتحليل الانحدار ، حيث أن ارتفاع هذه القوة يشير إلى تحسن قدرة المعلومات المحاسبية في تفسير التغيرات في مؤشرات القيم السوقية مثل عوائد الاسهم ، ومن ثم إرتفاع القدرة التقييمية لها . وفي هذا السياق يهتم واضعو المعايير المحاسبية بمفهوم القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، كأحد المؤشرات الرئيسية لمنفعة تطبيق تلك المعايير، وهو تأثيرها الإيجابي على القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية. (Samaha, and Hichem, 2016; Rutledge, et al., 2016; أبو الخير، ٢٠٠٧). وفي هذا الصدد يتوافر بأدبيات المحاسبية المالية مدخلين لقياس و تحليل القدرة التقييمية للمعلومات المفصّل عنها بالقوائم المالية نتيجة تطبيق أحد المعايير الجديدة وهما المدخل النسبي Relative approach و المدخل التفاضلي Incremental approach (Kouki, and Sfax, 2018). حيث يشير المدخل التفاضلي إلى محتوى المعلومات الإضافية المفصّل عنها بالقوائم المالية للشركات والتي يوفرها معيار محاسبي مقارنة بأخر. بينما يشير المدخل النسبي إلى أسلوب أو منهج القياس المحاسبي الذي يوفر قدرأ أكبر من المعلومات المفصّل عنها بالقوائم المالية للشركات مقارنة بأسلوب أو منهج آخر. وفي هذا الصدد توصلت بعض الدراسات إلى أن كلا المدخلين يعتمد على خصائص الشركة بالإضافة إلى غيرها من العوامل البيئية المحيطة بها (Eugenio, et al, 2019; Kouki, and Sfax, 2018). ويتضح من الشكل السابق رقم (١)، أن معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى الى تحسين كل من مفهوم وكيفية قياس الإيرادات من العقود من العملاء وتوقيت الاعتراف بها، بالإضافة إلى توسيع نطاق وتطوير طبيعة الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء، مما ينعكس بآثاره الإيجابية على تحسين القدرة التقييمية للقوائم المالية، ولكن هذه الآثار قد تختلف من شركة إلى أخرى حسب الخصائص التشغيلية لكل منها. مما يترتب عليه طرح تساؤلين للبحث وهما هل توجد علاقة بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وتحسين القدرة التقييمية للقوائم المالية، وهل تتأثر هذه العلاقة بالخصائص التشغيلية للشركات؟ وللحصول على إجابة ميدانية للتساؤلين السابقين يمكن صياغة الفرض الرابع و الفرض الخامس للبحث كما يلي:-

الفرض الرابع :-

" لا توجد علاقة إرتباط ذات دلالة إحصائية بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وتحسين القدرة التقييمية للمعلومات المفصّل عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي"

الفرض الخامس :-

"لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للخصائص التشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي على العلاقة بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وتحسين القدرة التقييمية للقوائم المالية."

١٠ الدراسة التطبيقية.

يتناول الباحث في هذا الجزء تصميم الدراسة التطبيقية للبحث، من حيث تحديد عينة ومتغيرات ونماذج البحث والأدوات المستخدمة في جمع وتحليل بيانات متغيرات الدراسة، وكذلك الأساليب الإحصائية المستخدمة في تنفيذ الإختبارات الإحصائية لفروض البحث، وأخيراً عرض وتحليل نتائج البحث.

١/١٠ عينة البحث والفترة الزمنية محل الدراسة.

تتمثل عينة البحث في القوائم المالية السنوية للشركات غير المالية المدرجة بسوق الأسهم السعودي، خلال ثلاث سنوات من سنة ٢٠١٧ إلى سنة ٢٠١٩. والسبب في إختيار هذه الفترة الزمنية هو أن

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

تاريخ ٢٠١٧/١٢/٣١ يمثل أول قوائم مالية سنوية معدة وفق معايير التقارير المالية الدولية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي ، ومن ثم تم إستبعاد السنوات السابقة لعام ٢٠١٧ ، لتجنب أثر إختلاف المعايير المطبقة على نتائج الإختبارات الإحصائية لفروض البحث. كما يمثل تاريخ ٢٠١٨/١٢/٣١ ، أول قوائم مالية سنوية لشركات العينة يتم الإلتزام عند إعدادها بتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥). بالإضافة إلى ما سبق، تم إختيار مفردات العينة وفقاً للإعتبارات التالية: -

١. إستمرارية إدراج الشركة بسوق الأسهم السعودي خلال الفترة الزمنية محل الدراسة بالكامل.
 ٢. وجود إتساق في نهاية الفترة المالية بين شركات العينة.
 ٣. إستبعاد الشركات التي تتعرض لمخاطر مالية طبقاً لما هو معلن بالموقع الإلكتروني لسوق الأسهم السعودي.
 ٤. إستبعاد الشركات التي قامت بالتطبيق المبكر لمعيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥).
- ويوضح الجدول رقم (١) التالي ، قائمة العدد الكلي لشركات العينة ، والتوزيع النسبي لها على القطاعات الاقتصادية المختلفة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة .

جدول رقم (١): عينة الدراسة والتوزيع النسبي لها على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

التوزيع النسبي	عدد الشركات	القطاعات الاقتصادية
٤٣%	٤٥	المواد الأساسية والتطوير العقاري
٢٧%	٢٨	السلع الرأسمالية والخدمات التجارية والمهنية
١٦%	١٧	تجزئة وإنتاج السلع
١٤%	١٥	الاتصالات والنقل والطاقة
١٠٠%	١٠٥	المجموع

يتضح من الجدول السابق رقم (١)، أن عدد شركات العينة (١٠٥) شركة، ومن ثم بلغ إجمالي عدد مشاهدات متغيرات الدراسة الميدانية (٣١٥) مشاهدة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. كما يتضح من الجدول السابق رقم (١) أن شركات العينة موزعة، طبقاً لطبيعة القطاع الإقتصادي الذي تنتمي إليه، إلى أربع قطاعات. حيث يأتي قطاع المواد الأساسية والتطوير العقاري في المرتبة الأولى بنسبة (٤٣%) من إجمالي شركات العينة، ثم قطاع السلع الرأسمالية والخدمات التجارية والمهنية في المرتبة الثانية بنسبة (٢٧%) من إجمالي شركات العينة، ثم قطاع تجزئة وإنتاج السلع في المرتبة الثالثة بنسبة (١٦%) من إجمالي شركات العينة، وفي المرتبة الأخيرة يأتي قطاع الاتصالات والنقل والطاقة بنسبة (١٤%) من إجمالي شركات العينة.

٢/١٠ مصادر وإسلوب جمع بيانات الدراسة التطبيقية.

إعتمد الباحث في جمع وقياس متغيرات الدراسة وتنفيذ الإختبارات الإحصائية لفروض البحث على مصدرين. حيث يتمثل المصدر الأول في القوائم المالية السنوية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. بينما يتمثل المصدر الثاني في المعلومات المتوافرة بموقع تداول الأسهم السعودية على شبكة الإنترنت. كما إعتمد الباحث على إسلوب تحليل المحتوى (Content analysis) (Davies , et. al,2012) ، بهدف التعرف على طبيعة وقياس كمية معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية

لشركات العينة ، قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، وإستخدام البيانات المستمدة من تطبيق هذا الإسلوب فى تنفيذ الإختبارات الإحصائية لفروض البحث.

٣/١٠ الأساليب الإحصائية.

إعتمد الباحث على إستخدام كل من إسلوب الإنحدار الخطى المتعدد، وإسلوب تحليل التباين فى إتجاه واحد One-way ANOVA ، و إختبار "t" لعينتين غير مستقلتين The paired sample t-test ، و إختبار "t" لعينة واحدة One-Sample T Test ، بالإضافة الى الإحصاء الوصفى Descriptive Statistics ، لتنفيذ الإختبارات الإحصائية والتحقق من قبول أو رفض فروض البحث.

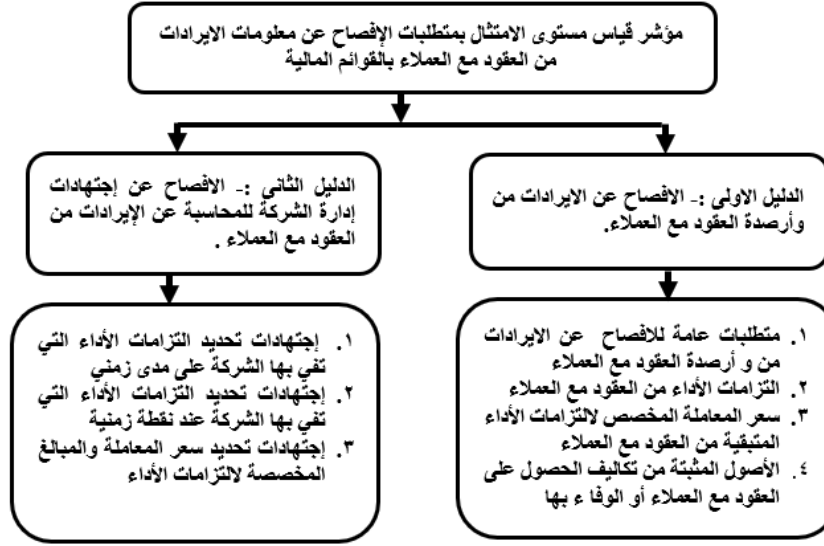
٤/١٠ تصميم وتنفيذ الدراسة التطبيقية.

قام الباحث بتبويب هذا القسم إلى أربعة أجزاء رئيسية. حيث يتضمن الجزء الأول عرض متغيرات ونماذج البحث، بينما يتضمن الجزء الثانى عرض وتحليل نتائج تطبيق إسلوب تحليل المحتوى للقوائم المالية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، ثم عرض وتحليل نتائج الإحصاء الوصفية لمتغيرات البحث بالجزء الثالث. وأخيراً يتضمن الجزء الرابع عرض وتحليل نتائج الاختبارات الإحصائية لفروض البحث.

١/٤/١٠ متغيرات ونماذج البحث.

١/١/٤/١٠ مؤشر قياس مستوى الإمتثال بمتطلبات الإفصاح عن العقود مع العملاء.

تهدف الفروض الثلاثة الأولى للبحث إلى توفير أدلة عملية للعلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي و مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، وأثر ذلك على توسيع نطاق و تطوير طبيعة معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية. ولتحقيق ذلك قام الباحث بتطوير مؤشر index لقياس مستوى إمتثال شركات العينة بمتطلبات الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية لها. وفى هذا الصدد أفرزت أدبيات المحاسبة مدخلين رئيسيين، تم توظيفهما من قبل الباحثين، فى بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح بالقوائم المالية (ضيف، ٢٠١٦). حيث يعتمد المدخل الأول على إستخدام مؤشر قياس مستوى الإفصاح بالقوائم المالية، و الذى تم تطويره بواسطة المحللين الماليين و بيوت الخبرة المالية، من قبل الباحثين لقياس مستوى الإفصاح بالقوائم المالية للشركات و تنفيذ الدراسة محل إهتمام كل منهم. بينما يعتمد المدخل الثانى على بناء مؤشر لقياس مستوى الإفصاح بالقوائم المالية للشركات بواسطة الباحثين أنفسهم، ثم إستخدامه فى تنفيذ الدراسة محل إهتمام كل منهم. ولقد إعتمد الباحث على المدخل الثانى فى تطوير مؤشر لقياس مستوى إمتثال شركات العينة بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) للإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء، وذلك من خلال دراسة وتحليل متطلبات العرض والإفصاح الواردة بالمعيار. ومن ثم تضمن مؤشر قياس مستوى الإمتثال بمتطلبات الإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء، كما هو موضح بالجدول رقم (١) بملاحق البحث، عدد (٢٢) عنصر، تم تبويبها فى مجموعتين من المعلومات الواجب على الشركات الإفصاح عنها بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية، وذلك كما بالشكل رقم (٢) التالى.



شكل رقم (٢) : مؤشر قياس مستوى الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) للإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء (من إعداد الباحث).

يتضح من الشكل السابق رقم (٢)، وجود بعدين لمؤشر قياس مستوى الإمتثال بمتطلبات الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية وهما: -

البعد الأول:- دليل الإفصاح عن الإيرادات من وأرصدة العقود مع العملاء ، والذي يتضمن ، كما بالجدول رقم (١) بملاحق البحث ، عدد (١٥) عنصر ، لتشكل معاً إطاراً عاماً لمعلومات الإيرادات من العقود مع العملاء ، بالإضافة الى معلومات عن الأصول و الالتزامات الناشئة عنها ، و التي يجب على الشركات الإفصاح عنها بالايضاحات المتممة للقوائم المالية لها. هذه المعلومات يمكن تبويبها، كما بالشكل السابق رقم (٢)، في أربع مجموعات فرعية من المعلومات كمايلي :-

١. متطلبات عامة للإفصاح عن الإيرادات من وأرصدة العقود مع العملاء، منها على سبيل المثال الإفصاح عن خسائر الهبوط الناشئة عن العقود مع العملاء.
٢. معلومات عن التزامات الأداء من العقود مع العملاء، منها على سبيل المثال الإفصاح عن توقيت الوفاء بالتزامات الاداء المحددة بالعقود مع العملاء.
٣. معلومات عن سعر المعاملة المخصص للالتزامات الأداء المتبقية من العقود مع العملاء، منها على سبيل المثال الإفصاح عن مجموع مبلغ سعر المعاملة المخصص للالتزامات الأداء والتي لم يتم الوفاء بها حتى نهاية فترة التقرير المالي.
٤. معلومات عن الأصول المثبتة من تكاليف الحصول على العقود أو الوفاء بالعقود مع العملاء، منها على سبيل المثال الإفصاح عن طريقة إطفاء التكاليف المتكبدة للحصول على العقود مع العملاء أو الوفاء بها.

الدليل الثاني :- الإفصاح عن إجتهاادات إدارة الشركة للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء. والذي يتضمن، كما بالجدول رقم (١) بملاحق البحث، عدد (٧) عناصر، لتشكل معاً إطاراً عاماً للإفصاح بالايضاحات المتممة للقوائم المالية عن الاجتهاادات التي اتبعتها إدارة الشركة لقياس قيمة الإيرادات من العقود مع العملاء وتخصيصها على التزامات الاداء المحددة بها، بالإضافة الى تحديد

توقيت الاعتراف بها. هذه المعلومات يمكن تبويبها، كما بالشكل السابق رقم (٢)، في ثلاث مجموعات فرعية من المعلومات كمايلي :-

١. معلومات عن إجتهاادات تحديد التزامات الأداء التي تقي بها الشركة على مدى زمني، منها على سبيل المثال الإفصاح عن الإجتهاادات التي تتبعها إدارة الشركة لتحديد الطريقة المستخدمة لإثبات الإيراد من العقود مع العملاء.
٢. معلومات عن إجتهاادات تحديد التزامات الأداء التي تقي بها الشركة عند نقطة زمنية معينة، منها على سبيل المثال الإفصاح عن الاجتهاادات التي تتبعها إدارة الشركة لتقويم متى يتم نقل السيطرة الى العميل.
٣. معلومات عن إجتهاادات الشركة في تحديد سعر المعاملة والمبالغ المخصصة للالتزامات الأداء ، منها على سبيل المثال الإفصاح عن الاجتهاادات التي تتبعها إدارة الشركة لتحديد سعر المعاملة.

ومما هو جدير بالذكر أن معايير المحاسبة الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات تتطلب ضرورة قيام الشركات بالإفصاح عن أربعة معلومات فقط عن الإيرادات وهي قيمة الإيرادات من العقود مع العملاء المعترف بها خلال الفترة بخلاف الإيرادات الأخرى، و مبلغ كل صنف رئيسي من الإيرادات المعترف به خلال الفترة، و المبلغ الإجمالي المستحق من العملاء و المبلغ الإجمالي المستحق للعملاء، وأخيراً السياسات المحاسبية المتبعة للاعتراف بالإيرادات من العقود مع العملاء (IAS,11;IAS,18). وهذه المعلومات الأربعة تمثل جزء من مؤشر قياس مستوى الامتثال بمتطلبات الإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية، كما بالشكل السابق رقم (٢) ، ومن ثم اعتماد الباحث على هذا المؤشر في قياس مستوى التزام شركات العينة بمتطلبات الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥).

٢/١/٤/١٠ نموذج قياس العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركة ومستوى إمتثالها

بمتطلبات الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء.

يهدف الفرض الثالث للبحث إلى توفير دليل عملي للعلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي و مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) للإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية لها، ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتطوير النموذج رقم (١) التالي ، لتوفير أدلة عملية للعلاقة بين نطاق معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصوح عنها بالقوائم المالية و كل من إجمالي الأصول و نسبة المديونية و جودة المراجعة و معدل نمو قيمة الإيرادات، كخصائص تشغيلية للشركات المدرجة بسوق الاسهم السعودي.

$$DIS_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 SIZE_{it} + \alpha_2 LEV_{it} + \alpha_3 AUD_{jit} + \alpha_4 TSin + \alpha_5 BG_{it} + \epsilon_{it} \quad (1)$$

- DIS_{it}** : يعبر عن كمية معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصح عنها بالقوائم المالية للشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t)، والتي تم قياسها طبقاً للمؤشر الوارد بالشكل السابق رقم (٢).
- SIZE_{it}** : يعبر عن إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).
- LEV_{it}** : يعبر عن نسبة المديونية و التي تم قياسها بقسمة اجمالي الالتزامات على اجمالي الاصول للشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).
- AUD_{jit}** : يعبر عن جودة شركة المراجعة (j) المرتبطة بمراجعة القوائم المالية للعميل (i) في نهاية الفترة المالية (t) ، بحيث تأخذ شركة المراجعة رقم " ١ " إذا كانت تنتمي إلى إحدى شركات المراجعة الكبرى BIG-4، ورقم "صفر" بخلاف ذلك.
- TSin** : يعبر عن نوع الصناعة (n) التي تنتمي إليها الشركة (i) ، حيث تأخذ (n) الأرقام من (١) إلى (٤) حسب توييب الصناعات الوارد بالجدول السابق رقم (١)
- BG_{it}** : يعبر عن معدل النمو في قيمة إيرادات الشركة (i) خلال الفترة المالية (t).
- α1: α5** : معاملات نموذج الإنحدار المتعدد.
- ε_{it}** : بواقي نموذج الإنحدار المتعدد.

٣/١/٤/١٠ نموذج قياس أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على

القدرة التقييمية للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية.

أفرزت أدبيات المحاسبة المالية أربعة مداخل مفاهيمية لدراسة القدرة التقييمية للقوائم المالية (Muhibudeen,2015) وهى :-

١. مدخل التحليل الأساسي للقدرة التقييمية. The Fundamental Analysis view of Value Relevance. طبقاً لهذا المدخل تكون معلومات القوائم المالية ذات قدرة تقييمية، إذا كانت تؤدي إلى تحقيق عوائد غير عادية للمتعاملين بالأسواق المالية.
 ٢. مدخل القدرة التنبؤية للقدرة التقييمية. The Prediction view of Value Relevance. طبقاً لهذا المدخل تكون لمعلومات القوائم المالية قدرة تقييمية، إذا كان من الممكن إستخدامها بواسطة المتعاملين بالاسواق المالية، للتنبؤ بالأرباح المستقبلية أو توزيعات الأرباح أو التدفقات النقدية المستقبلية الى غيرها من مدخلات إتخاذ القرارات المرتبطة بالشركات المدرجة بها.
 ٣. مدخل القياس للقدرة التقييمية The Measurement View of Value Relevance. طبقاً لهذا المدخل تكون لمعلومات القوائم المالية قدرة تقييمية، إذا كان لديها القدرة على قياس الأداء و المركز المالي للشركات.
 ٤. المدخل المعلوماتي للقدرة التقييمية The Information view of Value Relevance. طبقاً لهذا المدخل تكون للقوائم المالية قدرة تقييمية إذا كان المحتوى الإعلامي Information content لها يؤثر على معتقدات المتعاملين بالأسواق المالية بشأن التدفقات النقدية المستقبلية ، مما يؤدي الى تعديلات في أسعار أسهم الشركات و المقاييس السوقية الأخرى لها. وعلى الرغم من تعدد المداخل المفاهيمية السابقة، أفرزت أدبيات المحاسبة المالية نموذجين رئيسيين لقياس القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، (أبو الخير، ١٩٩٧؛ أحمد، ٢٠١٨) وهما :-
- ١- نموذج السعر Price Model. إعتد بناء هذا النموذج، في البداية، على مفهوم خصم التوزيعات، ثم قام مجموعة من الباحثين بتطويره، ومن أبرز هذه المحاولات نموذج كل من (Ohlson ,1995) ، (Feltham and Ohlson ,1995). ويعتمد الباحثون المستخدمون

لهذا النموذج على القوة التفسيرية له، من خلال حساب وتفسير قيمة معامل التحديد R^2 ، كمقياس للقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية، حيث تزيد أو تنخفض تلك القدرة بزيادة أو انخفاض قيمة معامل التحديد. بالإضافة إلى حساب وتفسير معامل الارتباط بين المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للنموذج بهدف تحديد طبيعة ومعنوية العلاقة بين تلك المتغيرات.

٢- نموذج العائد Return Model . يعتمد بناء هذا النموذج على أن للمعلومات المحاسبية قدرة تقييمية ، إذا تم إستخدامها من قبل المتعاملين بالاسواق المالية في تقييم الأسهم وتعديل سعرها ، وذلك من خلال التفرقة بين المعلومات المتوقعة وغير المتوقعة والتنبؤ بالجزء المتوقع منها ، من خلال مكونات الدخل الحالية للتنبؤ بالدخل المتوقع. وبذلك يعبر نموذج العوائد عن العوائد من خلال المعلومات غير المتوقعة فقط، على عكس نموذج السعر الذي يتضمن المعلومات المتوقعة وغير المتوقعة. ويعتمد الباحثون المستخدمون لهذا النموذج على القوة التفسيرية له، وذلك من خلال حساب وتفسير قيمة معامل التحديد R^2 ، أو معامل إستجابة الأرباح المجمععة the combined earnings response coefficient و الذي يقيس متوسط التغير في سعر السهم مع تغير الأرباح، كمقاييس للقدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية.

ولقد تم توظيف كلا النموذجين بكثافة في دراسات المحاسبة المالية القائمة على الاسواق المالية (Bhatia, and Mwila , 2019) ، بالإضافة الى تأكيد مجموعة أخرى من الدراسات ، على أفضلية نموذج (Ohlson ,1995) وشيوع إستخدامه لعدة أسباب منها على سبيل المثال زيادة القدرة التنبؤية للنموذج ، سواء كان تنبؤ مباشر بالمتغير التابع (مثل سعر السهم) أو تنبؤ بالعلاقات الداخلية لمتغيرات النموذج ، بالإضافة إلى ارتفاع قوة النموذج التفسيرية (أبو الخير، ١٩٩٧؛ السيد، ٢٠١٠). وفي هذا السياق، أكد بعض الباحثين (الشعرواي، ٢٠١٩؛ Chukwu,et al., 2019) على وجود تباين بين الدراسات السابقة فيما يتعلق بأى من عناصر القوائم المالية ذو قدرة أكبر في تحديد الأسعار السوقية للأسهم وتقدير التغيرات فيها، وأضافت دراسة (Chukwu, et al, 2019) على أن معظم دراسات القدرة التقييمية للمعلومات المحاسبية إعتمدت على كل من الدور التقييمي لربحية السهم والقيمة الدفترية له، كمتغيرين بديلين لتحديد أسعار الأسهم.

يهدف الفرض الرابع للبحث إلى توفير دليل عملي لأثر تطبيق المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) على تحسين القدرة التقييمية للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية. ومما هو جدير بالذكر أن قيمة الإيرادات تؤثر على رقم صافي الدخل بقائمة الدخل الشامل وبعض العناصر الأخرى بكل من قائمة المركز المالي (مثل عناصر الأصول و الالتزامات المرتبطة بالعقود مع العملاء) و قائمة التدفقات النقدية (مثل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية). ولهذا إعتد الباحث على نموذج Ohlson (سنة ١٩٩٥) ، لتحقيق الاختبار الميداني للفرض الرابع ، ولكن بعد إضافة صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كأحد المتغيرات التابعة له ، لكي يتضمن النموذج ثلاثة متغيرات مستقلة وهي ربحية السهم و القيمة الدفترية له و صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمقاييس بديلة Proxies للقدرة التقييمية لكل من قائمة الدخل الشامل ، قائمة المركز المالي ، وقائمة التدفقات النقدية على التوالي ، ومن ثم يمكن صياغة نموذج البحث رقم (٢) التالي ، كمايلي :-

$$P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 EPS_{it} + \alpha_2 BVPS_{it} + \alpha_3 CFO_{it} + \epsilon_{it} \quad (2)$$

- Pit : يعبر عن سعر السهم للشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).
 EPSit : يعبر عن ربحية سهم الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).
 BVPSit : يعبر عن القيمة الدفترية لسهم الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).
 CFOit : يعبر عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).
 α_1, α_3 : معاملات نموذج الانحدار المتعدد.
 ϵ_{it} : بواقي نموذج الانحدار المتعدد.

وسوف يقوم الباحث بتطبيق نموذج البحث السابق رقم (٢) ، مرتين مرة قبل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، في سنة ٢٠١٧ ، ومرة أخرى بعد تطبيق المعيار ، في سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩ ، فإذا كانت القوة التفسيرية للنموذج بعد تطبيق المعيار أعلى من القوة التفسيرية قبل تطبيقه ، فإن ذلك يشير الى وجود دلالة إحصائية على أن تطبيق المعيار أدى الى تحسين القدرة التقييمية للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الاسهم السعودي ، والعكس صحيح.

٤/١/٤/١٠ نموذج قياس أثر الخصائص التشغيلية للشركة على العلاقة بين تطبيق

معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) و تحسين القدرة التقييمية للقوائم المالية.

يهدف الفرض الخامس للبحث إلى توفير دليل عملي لأثر الخصائص التشغيلية للشركة على العلاقة بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) و تحسين القدرة التقييمية للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتطوير نموذج البحث رقم (٣) التالي ، لتوفير أدلة ميدانية لأثر كل من إجمالي الأصول و نسبة المديونية و جودة المراجعة و معدل النمو في قيمة الإيرادات و طبيعة الصناعة كخصائص تشغيلية للشركات المدرجة بسوق الاسهم السعودي على العلاقة بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) و تحسين القدرة التقييمية للقوائم المالية خلال سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩ .

$$P_{it} = \alpha_0 + \alpha_1 EPS_{it} + \alpha_2 BVPS_{it} + \alpha_3 CFO_{it} + \alpha_4 SIZE_{it} + \alpha_5 LEV_{it} + \alpha_6 AUD_{jit} + \alpha_7 TS_{in} + \alpha_8 BG_{it} + \epsilon_{it} \quad (3)$$

- Pit : يعبر عن سعر السهم للشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).
 EPSit : يعبر عن ربحية سهم الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).
 BVPSit : يعبر عن القيمة الدفترية لسهم الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).
 CFOit : يعبر عن صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية للشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).
 SIZEit : يعبر عن إجمالي أصول الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).
 LEVit : يعبر عن نسبة المديونية و التي تم قياسها بقسمة إجمالي الالتزامات على إجمالي الأصول للشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).
 AUDjit : يعبر عن جودة شركة المراجعة (j) المرتبطة بمراجعة القوائم المالية للعميل (i) في نهاية الفترة المالية (t) ، بحيث تأخذ شركة المراجعة رقم " ١ " إذا كانت تنتمي إلى إحدى شركات المراجعة الكبرى BIG-4 ، ورقم "صفر" بخلاف ذلك.
 TSin : يعبر عن نوع الصناعة (n) التي تنتمي إليها الشركة (i) ، حيث تأخذ (n) الأرقام من (١) الى (٤) حسب تيويب الصناعات الوارد بالجدول السابق رقم (١)
 BGit : يعبر عن معدل النمو في قيمة إيرادات الشركة (i) في نهاية الفترة المالية (t).
 α_1, α_8 : معاملات نموذج الانحدار المتعدد.
 ϵ_{it} : بواقي نموذج الانحدار المتعدد.

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

حيث تم الإعتماد على القوة التفسيرية لكل من نموذج البحث السابق رقم (٢) ، ونموذج البحث السابق رقم (٣) ، في تقييم أثر الخصائص التشغيلية للشركات المدرجة بسوق المال السعودي ، على العلاقة بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) و تحسين القدرة التقييمية للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات. فإذا كانت القوة التفسيرية لنموذج البحث السابق رقم (٣) ، خلال سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩ ، أعلى من القوة التفسيرية لنموذج البحث السابق رقم (٢) ، خلال سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩ ، فان ذلك يشير الى وجود أثر ذو دلالة إحصائية للخصائص التشغيلية للشركات ، الواردة بالنموذج السابق رقم (٣) ، على مستوى إمتثالها بمتطلبات المعيار الدولي للتقرير المالي رقم (١٥) ، ومن ثم توسيع نطاق وتطوير طبيعة الإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء ، و تحسين القدرة التقييمية للقوائم المالية.

٥/١/٤/١٠ متغيرات البحث.

في ضوء نماذج البحث الثلاثة السابقة ، يعرض الجدول التالي رقم (٢) متغيرات البحث وبدائل Proxies و أسلوب قياس كل منها

جدول رقم (٢): متغيرات البحث وبدائل و أسلوب قياس كل منها.

المتغيرات	بديل القياس	إسلوب القياس
مستوى الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) للإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء.	نطاق وطبيعة معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات	مؤشر قياس مستوى الإمتثال بمتطلبات الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية، كما بالشكل السابق رقم (٢).
المقاييس السوقية	أسعار الأسهم	سعر السهم المعلن بسوق الأسهم السعودي في نهاية الفترة المالية.
الخصائص التشغيلية للشركة	حجم الشركة	إجمالي أصول الشركة في نهاية الفترة المالية. معدل نمو قيمة إيرادات الشركة خلال الفترة المالية.
	جودة مراجعة القوائم المالية	حجم شركة المراجعة.
	نسبة المديونية	نسبة إجمالي التزامات الشركة إلى إجمالي أصولها في نهاية الفترة المالية .
	طبيعة الصناعة	نوع الصناعة التي تنتمي اليها الشركة ، طبقاً لتبويب القطاعات الاقتصادية بالجدول السابق رقم (١).

المتغيرات	بديل القياس	إسلوب القياس
القدرة التقييمية للقوائم المالية	ربحية السهم	نسبة صافى الربح السنوى بعد الضرائب الى عدد الاسهم المصدرة للشركة.
	القيمة الدفترية للسهم	نسبة إجمالي حقوق الملكية فى نهاية الفترة المالية إلى عدد الاسهم المصدرة للشركة.
	صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية.	صافى التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية للشركة فى نهاية الفترة المالية.

٢/٤/١٠ عرض وتحليل نتائج أسلوب تحليل المحتوى.

يهدف الباحث من استخدام أسلوب تحليل المحتوى إلى دراسة وتحليل طبيعة وكمية معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية لشركات العينة ، قبل وبعد ، تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، ولهذا تم تبويب نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى إلى مجموعتين من النتائج ، كما بالجدول رقم (٢) بملاحق البحث. حيث تضمنت المجموعة الاولى نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى للقوائم المالية لشركات العينة خلال سنتي ٢٠١٨ ، ٢٠١٩ . بينما تضمنت المجموعة الثانية نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى للقوائم المالية لشركات العينة خلال سنة ٢٠١٧ . ويتضح من الجدول رقم (٢) بملاحق البحث ، زيادة مستوى إمتثال الشركات بمتطلبات الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية ، طبقاً لمؤشر قياس الإفصاح بالشكل السابق رقم (٢) ، بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وذلك مقارنة بمستوى إمتثال الشركات وفق معايير المحاسبة الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات. حيث بلغ متوسط نسبة إمتثال الشركات ، على مستوى سوق الأسهم السعودي ، بمتطلبات الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء، خلال سنتي، ٢٠١٨-٢٠١٩ ؛ و سنة ٢٠١٧ ، (٣٥%) ، (١٦%) على التوالي. مما يشير إلى أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى إلى زيادة كمية معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات ، على مستوى سوق الأسهم السعودي ، بنسبة (١١٨.٧٥%) ، مع تباين نسبة الزيادة من قطاع إقتصادي إلى آخر ، كما بالجدول رقم (٢) بملاحق البحث، بالإضافة إلى تباين نسبة الزيادة على مستوى الدليل الأول و الدليل الثاني لمؤشر قياس الإفصاح والعناصر المكونة لكل منهما ، والوارد بالشكل السابق رقم (٢). حيث تأتي في المرتبة الأولى الشركات العاملة بقطاع المواد الأساسية و التطوير العقاري ، من حيث مستوى الأمتثال بمؤشر القياس ، خلال سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩ و سنة ٢٠١٧ ، بمتوسط (٨٧%) ، (١٦%) على التوالي ، مما يشير إلى أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى إلى زيادة نطاق معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية بنسبة (٤٤٣.٧٥%). وفى المرتبة الثانية تأتي الشركات العاملة بقطاع الاتصالات و النقل و الطاقة، من حيث مستوى الأمتثال بمؤشر القياس، خلال سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩ و سنة ٢٠١٧ ، بمتوسط (٧٦%) ، (١٥%) على التوالي ، مما يشير إلى زيادة نطاق معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية بنسبة (٤٠٦.٦٧%). وفى المرتبة الثالثة تأتي الشركات العاملة بقطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية والمهنية، من حيث مستوى الأمتثال بمؤشر القياس، خلال سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩ و سنة ٢٠١٧ ، بمتوسط (٥٩%) ، (١٥%) على التوالي ، مما يشير إلى زيادة نطاق معلومات الإيرادات المفصح

عنها بالقوائم المالية بنسبة (٢٩٣.٣٤%) . وفي المرتبة الأخيرة تأتي الشركات العاملة بقطاع تجزئة وإنتاج السلع، من حيث مستوى الإمتثال بمؤشر القياس، خلال سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩ و سنة ٢٠١٧ ، بمتوسط (٦٢%) ، (١٦%) على التوالي ، مما يشير إلى زيادة نطاق معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية بنسبة (٢٨٧.٥%) .

كذلك يتضح من الجدول رقم (٢) بملاحق البحث، أن معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) يتطلب الإفصاح عن عدد (٢٢) عنصر كمعلومات عن الإيرادات بالإيضاحات المتممة للقوائم المالية للشركات، وذلك مقارنة بعدد (٤) عناصر فقط وفق المعايير المحاسبية الدولية السابقة للاعتراف بالإيرادات. ولكن مع وجود إختلاف بين شركات العينة، من حيث مستوى الإمتثال بالإفصاح عن تلك العناصر، سواء بين القطاعات الاقتصادية المختلفة أو بين الشركات التي تنتمي إلى نفس القطاع خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ، وذلك على مستوى كل من الدليل الأول و الدليل الثاني لمؤشر قياس الإفصاح ، كما بالشكل السابق رقم (٢). حيث إمتثلت شركات العينة خلال سنة ٢٠١٧ بالإفصاح عن عدد (٤) عناصر من العناصر المكونة للدليل الأول للإفصاح عن الإيرادات من و أرصدة العقود مع العملاء، و المكون من (١٥) عنصر كما بالجدول رقم (٢) بملاحق البحث، بينما إمتثلت شركات العينة خلال سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩، بالإفصاح عن عدد (١٢) عنصر من العناصر المكونة لهذا الدليل، مع وجود فروق نسبية في مستوى الإمتثال على مستوى كل عنصر، طبقاً للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه كل شركة من شركات العينة ، وذلك كمايلي :-

- ١- بلغ معدل الإمتثال للإفصاح عن قيمة الإيرادات من العقود مع العملاء بصورة منفصلة عن الإيرادات الأخرى (٦٠%)، (٦٠%)، (٢٩%)، (١٨%)، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقاري ، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة ، و قطاع تجزئة و إنتاج السلع ، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية، على التوالي . وبمتوسط معدل إمتثال (٤٢%) على مستوى سوق الأسهم السعودي ككل.
- ٢- بلغ معدل الإمتثال للإفصاح عن قيمة خسائر الهبوط الناشئة من العقود مع العملاء (٨٧%)، (١٠٠%)، (١٠٠%)، (٩٣%) ، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقاري ، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة ، و قطاع تجزئة و إنتاج السلع ، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية، على التوالي . وبمتوسط معدل إمتثال (٩٣%) على مستوى سوق الأسهم السعودي ككل.
- ٣- بلغ معدل الإمتثال للإفصاح عن معلومات تحليلية عن الإيرادات من العقود مع العملاء (٧١%) ، (٨٠%) ، (١٠٠%) ، (٨٩%) ، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقاري ، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة ، و قطاع تجزئة و إنتاج السلع ، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية ، على التوالي . وبمتوسط معدل إمتثال (٨٥%) على مستوى سوق الأسهم السعودي ككل.
- ٤- بلغ معدل الإمتثال للإفصاح عن الأرصدة الافتتاحية و الختامية لأصول و التزامات العقود مع العملاء (٨٧%) ، (٩٣%) ، (١٠٠%) ، (٨٩%) ، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقاري ، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة ، و قطاع تجزئة و إنتاج السلع ، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية ، على التوالي . وبمتوسط معدل إمتثال (٩٢%) على مستوى سوق الأسهم السعودي ككل.
- ٥- بلغ معدل الإمتثال للإفصاح عن توقيت الوفاء بالتزامات العقود مع العملاء (٨٧%)، (٩٣%)، (٧٦%)، (١٠٠%) ، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير

- العقارى ، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة ، و قطاع تجزئة و انتاج السلع ، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية ، على التوالى . و بمتوسط معدل إمتثال (٨٩%) على مستوى سوق الأسهم السعودى ككل.
- ٦- بلغ معدل الامتثال للافصاح عن شروط السداد المهمة للعقود مع العملاء (٢٢%) ، (٣٣%) ، (١٨%) ، (٢١%) ، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى ، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة ، و قطاع تجزئة و انتاج السلع ، و قطاع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية ، على التوالى . و بمتوسط معدل إمتثال (٢٤%) على مستوى سوق الأسهم السعودى ككل.
- ٧- بلغ معدل الامتثال للافصاح عن طبيعة السلع أو الخدمات التي يتعهد بتحويلها الى العملاء، (٢٧%) ، (٢٠%) ، (٤١%) ، (١٨%) ، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى ، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة ، و قطاع تجزئة و انتاج السلع ، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية ، على التوالى . و بمتوسط معدل إمتثال (٢٦%) على مستوى سوق الاسهم السعودى ككل.
- ٨- بلغ معدل الامتثال للافصاح عن الالتزامات مقابل المرتجعات من العقود مع العملاء (٤٠%) ، (٢٠%) ، (١٨%) ، (١١%) ، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى ، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة ، و قطاع تجزئة و انتاج السلع ، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية ، على التوالى . و بمتوسط معدل إمتثال (٢٢%) على مستوى سوق الاسهم السعودى ككل.
- ٩- بلغ معدل الامتثال للافصاح عن الضمانات و الالتزامات ذات العلاقة بالعقود مع العملاء (٢٤%) ، (١٣%) ، (١٨%) ، (١١%) ، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى ، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة ، و قطاع تجزئة و انتاج السلع ، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية ، على التوالى . و بمتوسط معدل إمتثال (١٧%) على مستوى سوق الأسهم السعودى ككل.
- ١٠- بلغ معدل الامتثال للافصاح عن طريقة تحديد قيمة التكاليف المتكبدة للحصول على العقود مع العملاء أو الوفاء بها (٠%) ، (١٣%) ، (٠%) ، (٧%) ، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى ، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة ، و قطاع تجزئة و انتاج السلع ، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية ، على التوالى . و بمتوسط معدل إمتثال (٥%) على مستوى سوق الاسهم السعودى ككل.
- ١١- بلغ معدل الامتثال للافصاح عن طريقة إطفاء تكاليف الحصول على العقود مع العملاء أو الوفاء بها (٦٠%) ، (١٣%) ، (٠%) ، (٧%) ، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى ، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة ، و قطاع تجزئة و انتاج السلع ، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية ، على التوالى . و بمتوسط معدل إمتثال (٢٠%) على مستوى سوق الاسهم السعودى ككل.
- ١٢- بلغ معدل الامتثال للافصاح عن الأرصدة الختامية للتكاليف المتكبدة للحصول على العقود مع العملاء أو الوفاء بها (٠%) ، (٣٣%) ، (٠%) ، (٧%) ، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى ، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة ، و قطاع تجزئة و انتاج السلع ، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية ، على التوالى . و بمتوسط معدل إمتثال (١٠%) على مستوى سوق الاسهم السعودى ككل.

وعلى مستوى الدليل الثانى للافصاح عن إجتهدات إدارة الشركة للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء، إمتثلت شركات العينة، خلال سنة ٢٠١٧، بالافصاح عن عنصر واحد من العناصر السبع المكونة له. بينما إمتثلت شركات العينة خلال سنتى ٢٠١٨-٢٠١٩، بالافصاح عن العناصر السبعة بالكامل، مع وجود فروق نسبية فى مستوى الإمتثال لكل عنصر طبقا للقطاع الاقتصادى الذى تنتمى اليه كل شركة من شركات العينة، وذلك كمايلي:-

- ١- بلغ معدل الامتثال للافصاح عن الطريقة المستخدمة لإثبات الإيرادات من العقود مع العملاء (٧١%)، (٦٠%)، (١٨%)، (٣٦%)، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة، و قطاع تجزئة و انتاج السلع، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية المهنية، على التوالى. وبمتوسط معدل امتثال (٤٦%) على مستوى سوق الاسهم السعودى ككل.
- ٢- بلغ معدل الامتثال للافصاح عن مسببات اختيار الطريقة المستخدمة لإثبات الإيرادات من العقود مع العملاء (٢٢%)، (١٣%)، (٠%)، (٧%)، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة، و قطاع تجزئة و انتاج السلع، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية والمهنية، على التوالى. وبمتوسط معدل امتثال (١١%) على مستوى سوق الاسهم السعودى ككل.
- ٣- بلغ معدل الامتثال للافصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الادارة لتحديد توقيت نقل السيطرة الى العميل (٨٤%)، (٦٠%)، (١٠٠%)، (١٠٠%)، للشركات بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة، و قطاع تجزئة و انتاج السلع، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية والمهنية، على التوالى. وبمتوسط معدل امتثال (٨٦%) على مستوى سوق الاسهم السعودى ككل.
- ٤- بلغ معدل الامتثال للافصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الادارة لتحديد سعر المعاملة (٦٩%)، (٦٧%)، (٢٤%)، (١٤%)، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة، و قطاع تجزئة و انتاج السلع، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية والمهنية، على التوالى. وبمتوسط معدل امتثال (٤٣%) على مستوى سوق الاسهم السعودى ككل.
- ٥- بلغ معدل الامتثال للافصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الادارة لتقويم ما إذا كان تقدير العوض المتغير مقيداً أم لا (٣٣%)، (١٣%)، (٢٩%)، (١٤%)، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة، و قطاع تجزئة و انتاج السلع، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية والمهنية، على التوالى. وبمتوسط معدل امتثال (٢٣%) على مستوى سوق الاسهم السعودى ككل.
- ٦- بلغ معدل الامتثال للافصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الادارة لتخصيص سعر المعاملة على التزامات الاداء المحددة بالعقود مع العملاء، (٣٦%)، (٣٣%)، (٦%)، (٧%)، للشركات العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة، و قطاع تجزئة و انتاج السلع، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية والمهنية على التوالى. وبمتوسط معدل امتثال (٢٠%) على مستوى سوق الاسهم السعودى ككل.
- ٧- بلغ معدل الامتثال بالافصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الادارة لقياس قيمة الالتزامات مقابل المرتجعات من العقود مع العملاء (٣١%)، (٢٠%)، (٢٤%)، (١٤%)، للشركات

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

العاملة بكل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقاري ، و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة ، و قطاع تجزئة و انتاج السلع ، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية ، على التوالي. و بمتوسط معدل امتثال (٢٢%) على مستوى سوق الاسهم السعودي ككل.

ومن ثم فإن النتيجة العامة التي يمكن إستخلاصها من تطبيق أسلوب تحليل المحتوى للقوائم المالية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة ، تتمثل في أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى الى زيادة نطاق و تطوير طبيعة معلومات الإيرادات المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الاسهم السعودي ، مع وجود فروق نسبية في مستوى التطوير و نطاق الزيادة بين شركات العينة ، نتيجة تباين الشركات فيما بينها من حيث مستوى الامتثال بمتطلبات المعيار للإفصاح عن معلومات الإيرادات بالقوائم المالية لها. حيث يأتي في المرتبة الاولى ، من حيث مستوى الامتثال بمتطلبات المعيار ، الشركات العاملة في قطاع المواد الأساسية و التطوير العقاري (بمتوسط معدل إمتثال ٨٧%) ، ثم الشركات العاملة في قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة (بمتوسط معدل إمتثال ٧٦%) في المرتبة الثانية ، ثم الشركات العاملة في قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية (بمتوسط معدل إمتثال ٦٢%) في المرتبة الثالثة ، وأخيراً تأتي الشركات العاملة في قطاع تجزئة و انتاج السلع (بمتوسط معدل إمتثال ٥٩%) في المرتبة الرابعة. و مما هو جدير بالذكر أن نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى للقوائم المالية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة تتسق مع نتائج بعض الدراسات السابقة (Altaji, and Saleh, 2019; PwC, 2016; Tysiac, 2017) ، و التي أكدت على وجود آثار إيجابية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) متمثلة في تحسين طبيعة و نطاق الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية للشركات ، ولكن هذه الآثار ستختلف بصورة نسبية من قطاع إقتصادي إلى آخر.

٣/٤/١٠ عرض وتحليل نتائج الإحصاء الوصفية.

يعرض الجدول رقم (٣) التالي ، ملخص نتائج الإحصاء الوصفية لمتغيرات البحث مبوبة حسب الفترة الزمنية محل الدراسة.

جدول رقم (٣): ملخص نتائج الإحصاء الوصفية لمتغيرات البحث مبوبة حسب الفترة الزمنية محل الدراسة

بيان	الفترة الزمنية	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
كمية معلومات الإيرادات المفصح عنها	٢٠١٧	١	٣	١.١	٠.٣٦٤
	٢٠١٨-٢٠١٩	١	١٧	٧.٧	٣.٨٨
سعر السهم	٢٠١٧	٧.٣	١٢٩	٣.١	٢٣.١
	٢٠١٨-٢٠١٩	٧.٧٥	١٥٢	٢.٩٩	٢٥.٩٥
ربحية السهم	٢٠١٧	-١٧.١٢	٨	٠.٩٧	٢.٧٧٢
	٢٠١٨-٢٠١٩	-١٢.٤٩	٧.٩٩	٠.٦٥	٢.٤٤
القيمة الدفترية للسهم	٢٠١٧	١.٦٩	٥٤	١.٥٧	٧.٢٩
	٢٠١٨-٢٠١٩	٣.٣	٥٧	١.٥	٧.٢

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

بيان	الفترة الزمنية	أدنى قيمة	أعلى قيمة	المتوسط	الانحراف المعياري
اجمالي الاصول	٢٠١٧	١٤٦٢	٤٤٦٨	١٩٠٨	٥٤٩٦
	٢٠١٩-٢٠١٨	٤٥٥٦	٧٦٧٧	١٤٨٥	٥٦٢٢
نسبة المديونية	٢٠١٧	.٠٤	.٨٨	.٤٢	.٢١٣٦
	٢٠١٩-٢٠١٨	.٠١	.٨٨	.٤٣	.٢٢٧٣
معدل نمو قيمة الإيرادات	٢٠١٧	-٨٦	٢٩.٨	.٢٦	٢.٩٤٨
	٢٠١٩-٢٠١٨	-٩٨	٧.٦	.١٢	.٩٤٥

يتضح من الجدول السابق رقم (٣) أن متوسط عناصر معلومات الإيرادات المفصّل عنها بالقوائم المالية لشركات العينة، في سنتي ٢٠١٩-٢٠١٨، يساوي (٧.٧) من إجمالي (٢٢) عنصر لمؤشر قياس الإفصاح، كما هو موضح بالشكل السابق رقم (٢)، وذلك مقارنة بعدد (١.١) عنصر لشركات العينة في سنة ٢٠١٧، مما يشير إلى أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي (١٥) أدى إلى زيادة كمية معلومات الإيرادات المفصّل عنها بالقوائم المالية لشركات العينة. كذلك بلغ متوسط سعر السهم لشركات العينة، في سنتي ٢٠١٩-٢٠١٨، (٢.٩٩) ريال، مقابل متوسط قدره (٣.١) ريال في سنة ٢٠١٧. كما بلغ متوسط ربحية السهم لشركات العينة، في سنتي ٢٠١٩-٢٠١٨، (٠.٦٥) ريال، مقابل متوسط قدره (٠.٩٧) ريال في سنة ٢٠١٧. كذلك بلغ متوسط القيمة الدفترية للسهم لشركات العينة، في سنتي ٢٠١٩-٢٠١٨، (١.٥) ريال، مقابل (١.٥٧) ريال في سنة ٢٠١٧. و متوسط قيمة الاصول لشركات العينة، في نهاية سنتي ٢٠١٩-٢٠١٨، (١٤٨٥) الف ريال، مقابل (١٩٠٨) الف ريال في سنة ٢٠١٧. كما بلغ متوسط نسبة المديونية لشركات العينة، في سنتي ٢٠١٩-٢٠١٨، (٤٣%) ريال، مقابل (٤٢%) ريال في سنة ٢٠١٧. وأخيراً بلغ متوسط معدل النمو في قيمة إيرادات شركات العينة، في سنتي ٢٠١٩-٢٠١٨، (١٢%) ريال، مقابل (٢٦%) ريال في سنة ٢٠١٧.

٣/٤/١٠ الإختبارات الإحصائية لفروض البحث.

يتناول الباحث في هذا الجزء عرض وتحليل نتائج الإختبارات الإحصائية لفروض البحث، بالإضافة إلى إستخلاص النتائج النهائية لها.

١/٣/٤/١٠ عرض وتحليل نتائج الإختبارات الإحصائية للفرض الأول.

يهدف الفرض الأول للبحث إلى توفير أدلة عملية تجاه أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على تحسين طبيعة وكمية معلومات الإيرادات المفصّل عنها بالقوائم المالية. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإستخدام نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى، و الواردة بالجدول رقم (٢) بملاحق البحث، لقياس كمية معلومات الإيرادات المفصّل عنها بالقوائم المالية، طبقاً لمؤشر قياس الإفصاح كما بالشكل السابق رقم (٢)، لشركات العينة قبل وبعد تطبيق المعيار، ثم تنفيذ إختبار "t" لعينتين غير مستقلتين. ويعرض الجدول رقم (٤) التالي، ملخص النتائج الإحصائية لإختبار "t" لعينتين غير مستقلتين، والواردة بالجدول رقم (٣) بملاحق البحث، مبوبة حسب القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه شركات العينة.

جدول (٤) : ملخص نتائج اختبارات "t" لعينتين غير مستقلتين خلال الفترة الزمنية محل الدراسة	
بيان	معنوية إختبار "t" لعينتين غير مستقلتين paired sample t-test
قطاع المواد الأساسية والتطوير العقاري	.٠٠٠
قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة	.٠٠٠
قطاع تجزئة و إنتاج السلع	.٠٠٣
قطاع السلع الرأسمالية والخدمات التجارية والمهنية	.٠٠٠
القطاعات الاقتصادية ككل	.٠٠٠

يتضح من تحليل النتائج الإحصائية بالجدول السابق رقم (٤) إنخفاض قيمة معنوية إختبار "t" لعينتين غير مستقلتين عن ٥% لجميع شركات العينة على مستوى كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الأربعة، كل على حدة، بالإضافة إلى إنخفاض قيمة معنوية الإختبار عن ٥% على مستوى القطاعات الاقتصادية ككل. مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين كمية معلومات الإيرادات المفصح عنها في القوائم المالية لشركات العينة في نهاية سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩، عن مثيلتها بالقوائم المالية لشركات العينة، في نهاية ٢٠١٧، وذلك بمستوى ثقة ٩٥%. ومن ثم توفر نتائج إختبار "t" لعينتين غير مستقلتين، دليل عملي على أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى إلى توسيع نطاق معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الاسهم السعودي وذلك بصرف النظر عن طبيعة القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه كل منها. وبدمج تحليل كل من نتائج إختبار "t" لعينتين غير مستقلتين ونتائج أسلوب تحليل المحتوى، يتضح أن النتيجة العامة التي يمكن إستخلاصها، تتمثل في أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى إلى زيادة نطاق وتطوير طبيعة معلومات الإيرادات عن العقود مع العملاء المفصح عنها بالقوائم المالية لشركات العينة، وذلك مقارنة بمثيلتها قبل تطبيق المعيار، ومن ثم يتم رفض الفرض الأول للبحث.

١٠/٤/٣/٢ عرض وتحليل نتائج الإختبارات الإحصائية للفرض الثاني.

يهدف الفرض الثاني للبحث إلى توفير أدلة عملية عما إذا كانت هناك فروق معنوية في نطاق الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) بالقوائم المالية لشركات العينة أم لا؟. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بإستخدام نتائج أسلوب تحليل المحتوى ، لقياس نطاق الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية لشركات العينة ، وفق مؤشر قياس الإفصاح بالشكل السابق رقم (٢)، ثم تطبيق أسلوب تحليل التباين في إتجاه واحد One-way ANOVA لتحديد معنوية الفروق في نطاق الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء لشركات العينة بين الصناعات الأربعة خلال سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩. بالإضافة إلى إستخدام إختبار One-Sample T Test لتحديد معنوية الفروق في نطاق الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بين شركات العينة داخل كل صناعة من الصناعات الأربعة، كل على حدة، خلال سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩. ويعرض الجدول رقم (٥) التالي ، ملخص النتائج الإحصائية لإختبار تحليل التباين في إتجاه واحد ، كما يعرض الجدول رقم (٦) التالي ، ملخص النتائج الإحصائية

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

لإختبار "٢" للعينة الواحدة ، مبنية حسب القطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه شركات العينة ، والواردة بالجدول رقم (٤) ، و الجدول رقم (٥) بملاحق البحث.

جدول (٥) : ملخص نتائج إختبار تحليل التباين في إتجاه واحد
(بين القطاعات الاقتصادية الأربعة) خلال سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩

بيان	مستوى المعنوية
دليل الإفصاح عن الإيرادات من وارصدة العقود مع العملاء	.٠٠١
دليل الإفصاح عن اجتهادات المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء	.٠٠٠
مؤشر القياس الكلي للإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء	.٠٠١

جدول (٦) : ملخص نتائج إختبار "٢" لعينة واحدة
(داخل القطاعات الاقتصادية الأربعة) خلال سنتي ٢٠١٨-٢٠١٩

بيان	مستوى المعنوية
١- قطاع المواد الأساسية والتطوير العقاري	
دليل الإفصاح عن الإيرادات من وارصدة العقود مع العملاء	.٠٠٠
دليل الإفصاح عن اجتهادات المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء.	.٠٠٠
مؤشر القياس الكلي للإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء	.٠٠٠
٢- قطاع الاتصالات والنقل والطاقة	
دليل الإفصاح عن الإيرادات من وارصدة العقود مع العملاء	.٠٠٠
دليل الإفصاح عن اجتهادات المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء.	.٠٠٠
مؤشر القياس الكلي للإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء	.٠٠٠
٣- قطاع تجزئة و انتاج السلع	
دليل الإفصاح عن الإيرادات من وارصدة العقود مع العملاء	.٠٠٠
دليل الإفصاح عن اجتهادات المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء.	.٠٠٠
مؤشر القياس الكلي للإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء	.٠٠٠
٤- قطاع السلع الرأسمالية والخدمات التجارية المهنية	
دليل الإفصاح عن الإيرادات من وارصدة العقود مع العملاء	.٠٠٠
دليل الإفصاح عن اجتهادات المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء	.٠٠٠
مؤشر القياس الكلي للإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء	.٠٠٠

يتضح من تحليل النتائج الإحصائية لاختبار تحليل التباين في إتجاه واحد، والواردة بالجدول السابق رقم (٥)، إنخفاض مستوى المعنوية لكل من دليل الإفصاح عن معلومات الإيرادات من و ارصدة العقود مع

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

العملاء، و دليل الافصاح عن إجتهدات إدارة الشركة للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء، وكذلك مؤشر القياس الكلي للافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بين القطاعات الاقتصادية الأربعة (٠.٠١)، (٠.٠٠)، (٠.٠١)، (٠.٠٠) على التوالي عن ٥%، مما يشير إلى وجود فروق معنوية بين القطاعات الاقتصادية الأربعة المكونة لسوق الأسهم السعودي ، من حيث نطاق الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية للشركات، وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، وذلك بمستوى ثقة ٩٥% . كما يتضح من تحليل النتائج الإحصائية لإختبار "t" لعينة واحدة ، والواردة بالجدول السابق رقم (٦)، إنخفاض مستوى المعنوية لكل من دليل الإفصاح عن معلومات الإيرادات من وأرصدة العقود مع العملاء و دليل الافصاح عن إجتهدات إدارة الشركة للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء ، وكذلك مؤشر القياس الكلي للافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية للشركات العاملة داخل كل قطاع من القطاعات الاقتصادية الأربعة المكونة لسوق الاسهم السعودي . مما يشير الى وجود فروق معنوية بين الشركات داخل أى قطاع من القطاعات الاقتصادية الأربعة المكونة لسوق الاسهم السعودي ، من حيث نطاق الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية لكل منها، وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، وذلك بمستوى ثقة ٩٥% . وبدمج تحليل النتائج الإحصائية لاسلوب تحليل التباين في اتجاه واحد ، و إختبار "t" للعينة الواحدة ، و نتائج أسلوب تحليل المحتوى معاً ، فإن النتيجة العامة التى يمكن إستخلاصها تتمثل فى وجود فروق معنوية فى نطاق معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات بين القطاعات الاقتصادية الأربعة ، بالإضافة الى وجود فروق معنوية فى نطاق الافصاح عن تلك المعلومات بالقوائم المالية للشركات داخل كل قطاع من تلك القطاعات الاقتصادية الأربعة المكونة لسوق الأسهم السعودي ، ومن ثم يتم رفض الفرض الثانى للبحث.

٣/٣/٤/١٠ عرض وتحليل نتائج الإختبارات الإحصائية للفرض الثالث.

يهدف الفرض الثالث للبحث إلى توفير دليل عملى للعلاقة بين نطاق معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصح عنها بالقوائم المالية ، وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، و الخصائص التشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي. ولتحقيق هذا الهدف قام الباحث بتطبيق نموذج البحث السابق رقم (١) على شركات العينة خلال سنتى ٢٠١٨-٢٠١٩. ويعرض الجدول رقم (٧) التالى النتائج الإحصائية لتطبيق النموذج.

جدول (٧) : النتائج الإحصائية لتطبيق نموذج البحث رقم (١) خلال الفترة ٢٠١٨-٢٠١٩

قيمة الأصول	نسبة المديونية	جودة المراجعة	نوع الصناعة	معدل نمو قيمة الإيرادات
معنوية نموذج الانحدار P. Value				
معامل التحديد (R^2)				
معامل الارتباط المتعدد (R)				
٠.٣٥	٠.٣٧	٠.٠٠	٠.٤٠	٠.١٦
٣٥.٢٥٩	١.٩٦٤	٤.٩٧٨	٣.٠٤-	٠.٥٠

يتضح من تحليل النتائج الإحصائية الواردة بالجدول السابق رقم (٧) معنوية (٠.٠٠٠) نموذج البحث السابق رقم (١)، على مستوى القطاعات الإقتصادية الأربعة ككل، وذلك بمستوى ثقة ٩٥%، وهذا ما تؤكد قيمة معامل التحديد للنموذج والتي تشير إلى أن نسبة ٤٤.٩% من التغير في المتغير التابع، كمية معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصّل عنها، وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، بالقوائم المالية لشركات العينة، ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة لنموذج البحث السابق رقم (١). وكذلك ارتفاع قيمة معامل الارتباط ٦٧% بين المتغير التابع وكل من قيمة الأصول، نسبة المديونية، جودة المراجعة، نوع الصناعة، ومعدل النمو في قيمة الإيرادات، كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث السابق رقم (١)، وذلك بمستوى معنوية (٠.٣٥)، (٠.٣٧)، (٠.٠٠٠)، (٠.١٦). على التوالي ومستوى ثقة ٩٥%. بالإضافة إلى وجود قيم موجبة لمعاملات المتغيرات المستقلة لنموذج البحث السابق رقم (١)، حيث تفرز القيم الموجبة ومستوى المعنوية لهذه المعاملات أدلة عملية على وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين كل من قيمة الأصول، نسبة المديونية، جودة المراجعة، ومعدل النمو في قيمة الإيرادات وكمية معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصّل عنها وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) بالقوائم المالية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة. بينما تشير القيمة السالبة (-٣٠٤) لمعامل نوع الصناعة كمتغير مستقل، لنموذج البحث السابق رقم (١)، ومستوى المعنوية له (٠.٤٠) إلى وجود علاقة ارتباط عكسية ومعنوية بين نوع الصناعة التي تنتمي إليها الشركة، والواردة بالجدول السابق رقم (١)، وكمية معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصّل عنها، وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، بالقوائم المالية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وتتسق هذه النتيجة مع تحليل النتائج السابقة لكل من أسلوب تحليل المحتوى للقوائم المالية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، والواردة بالجدول رقم (٢) بلاحق البحث، وإختبار تحليل التباين في إتجاه واحد والواردة بالجدول السابق رقم (٥)، والتي أكدت معاً على أن الشركات التي تنتمي إلى قطاع المواد الأساسية والتطوير العقاري تأتي في المرتبة الأولى من حيث مستوى الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، ومن ثم نطاق الإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية لها، ثم تأتي الشركات التي تنتمي إلى قطاع الاتصالات والنقل والطاقة في المرتبة الثانية، وفي المرتبة الثالثة تأتي الشركات التي تنتمي إلى قطاع السلع الرأسمالية والخدمات التجارية والمهنية، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الشركات التي تنتمي إلى قطاع تجزئة وإنتاج السلع. ودمج تحليل النتائج الإحصائية لكل من نموذج البحث السابق رقم (١) وإختبار تحليل التباين في إتجاه واحد، والواردة بالجدول السابق رقم (٥)، معاً فإن النتيجة العامة التي يمكن إستخلاصها تتمثل في وجود علاقة ارتباط طردية ومعنوية بين كمية معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصّل عنها، وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، وكل من حجم الشركة، معبراً عنها بقيمة الأصول في نهاية الفترة ومعدل النمو في قيمة إيراداتها، ونسبة المديونية، وجودة مراجعة القوائم المالية كخصائص تشغيلية لشركات العينة. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين كمية معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصّل عنها، وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، ونوع الصناعة كأحد الخصائص التشغيلية لشركات العينة. ومن ثم يتم رفض الفرض الثالث للبحث.

٤/٣/٤/١٠ عرض وتحليل نتائج الإختبارات الإحصائية للفرض الرابع.

يهدف الفرض الرابع للبحث إلى توفير أدلة عملية تجاه أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على القدرة التقييمية للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات. ولتحقيق ذلك قام الباحث بتطبيق نموذج البحث السابق رقم (٢) على شركات العينة خلال الفترة الزمنية من عام ٢٠١٧ إلى سنة ٢٠١٩، بحيث تم تطبيق النموذج مرتين ، الأولى منها على القوائم المالية لشركات العينة عن الفترة المالية المنتهية في ٢٠١٧/١٢/٣١ و الثانية على القوائم المالية لشركات العينة عن الفترات المالية المنتهية في كل من ٢٠١٨/١٢/٣١ ، ٢٠١٩/١٢/٣١ . ويعرض الجدول رقم (٨) التالي ، النتائج الإحصائية لمخرجات نموذج البحث السابق رقم (٢) مبوبة طبقاً للفترة الزمنية ،والقطاعات الاقتصادية محل الدراسة.

جدول (٨) : النتائج الاحصائية لمخرجات نموذج البحث رقم (٢) مبوبة طبقاً للفترة الزمنية ، والقطاعات الاقتصادية محل الدراسة.

٢٠١٩-٢٠١٨			٢٠١٧			بيان
صافي تدفقات الأنشطة التشغيلية	القيمة الدفترية للسهم	ربحية السهم	صافي تدفقات الأنشطة التشغيلية	القيمة الدفترية للسهم	ربحية السهم	
						القطاعات الاقتصادية ككل
.٠٠٠			.٠٠٠			معنوية نموذج الانحدار P. Value
.٥٠٠			.٤٠١			معامل التحديد (R^2)
.٧٠٧			.٦٣٣			معامل الارتباط (R)
.٠٤٠	.٠٠٢	.٠٠٠	.٧٨٨	.٠٠٢	.٠٠٠	مستوى معنوية متغيرات النموذج
٢.٥٠٥٧	٥.٠٥٦	٥.٧٥٦	١.٠٣٧٨	.٩٧١	٣.٦١٥	معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج
						قطاع المواد الأساسية والتطوير العقاري
.٠٠٠			.٠٠٠			معنوية نموذج الانحدار P. Value
.٦٩٩			.٥٨٤			معامل التحديد (R^2)
.٨٣٦			.٧٦٤			معامل الارتباط (R)
.٠١٧	.٠٠٠	.٠٠٠	.١٤٥	.٠٢٨	.٠٠٤	مستوى معنوية متغيرات النموذج
٨.٢٦٧	١.٠٥٧	٢.٢٩٤	٧.٢٥٤٧	.٧٤٠	٤.١٣٤	معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج
						قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة
.٠٠٠			.٠٠٦			معنوية نموذج الانحدار P. Value
.٦٦٥			.٦٦٢			معامل التحديد (R^2)
.٨١٥			.٨١٣			معامل الارتباط (R)
.٠٣٥	.٠٠٠	.٠٣٩	.٥٦٧	.٠١٢	.٠٣٣	مستوى معنوية متغيرات النموذج
٧.٤٤٢٨	١.٩٣٠	٣.٥٥٠	٢.١١٣٧	١.٦٦٥	٣.١٣٧	معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

٢٠١٩-٢٠١٨			٢٠١٧			بيان
صافي تدفقات الانشطة التشغيلية	القيمة الدفترية للسهم	ربحية السهم	صافي تدفقات الانشطة التشغيلية	القيمة الدفترية للسهم	ربحية السهم	
						قطاع تجزئة و انتاج السلع
.٠٠٠			.٠٠٣			معنوية نموذج الانحدار P. Value
.٥٥٦			.٤٥٠			معامل التحديد (R^2)
.٧٤٦			.٦٧١			معامل الارتباط (R)
.٠٤٠	.٠٤٠	.٠٠٠	.٦٠٠	.٠٤٠	.٠٠٣	مستوى معنوية متغيرات النموذج
١.٩٧١٥	.١١١	٥.٧٦٠	٢٠.٠٥٣	٢٧٨	٢٩١١	معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج
						قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية والمهنية
.٠٠٠			.٠٠٠			معنوية نموذج الانحدار P. Value
.٩١٢			.٩٠٣			معامل التحديد (R^2)
.٩٥٥			.٩٥٠			معامل الارتباط (R)
.٠٠٩	.٠٤٧	.٠٠٠	.٤٦٩	.٠٧٣	.٠٠٠	مستوى معنوية متغيرات النموذج
٥.٤٩٧٧	.٦٨٤	١٣.٣٢٢	١.٧٠٧٦	.٨١٥	١٠.٠٨٩	معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج

يتضح من تحليل النتائج الإحصائية الواردة بالجدول السابق رقم (٨) معنوية (.٠٠٠) نموذج البحث رقم (٢) ، على مستوى القطاعات الإقتصادية الأربعة ككل قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وذلك بمستوى ثقة ٩٥% ، ولكن مع إرتفاع القوة التفسيرية للنموذج بعد تطبيق المعيار مقارنة بالقوة التفسيرية له قبل التطبيق. حيث تشير قيمة معامل التحديد، بعد تطبيق المعيار، إلى أن نسبة ٥٠% من التغير في المتغير التابع، سعر السهم ترجع إلى التغير في قيمة المتغيرات المستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٢) ، وذلك مقارنة بمثيلتها قبل تطبيق المعيار (٤٠.١%). كذلك بعد تطبيق المعيار بلغت قيمة معامل الارتباط (٧٠.٧%) بين المتغير التابع وهو سعر السهم وكل من ربحية السهم و القيمة الدفترية له و صافي التدفقات من الأنشطة التشغيلية وذلك بمستوى معنوية (.٠٠٠)، (.٠٠٢)، (.٠٤٠) على التوالي وذلك بمستوى ثقة ٩٥% ، بينما بلغت قيمة معامل الارتباط (٦٣.٣%) قبل تطبيق المعيار بمستوى معنوية (.٠٠٠) ، (.٠٠٢) ، (.٧٨٨) على التوالي وذلك بمستوى ثقة ٩٥% .

وعلى مستوى كل صناعة تشير نتائج الجدول السابق رقم (٨) ، إلى معنوية نموذج البحث رقم (٢) ، قبل وبعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) وذلك بمستوى ثقة ٩٥% ، لكل صناعة من الصناعات الأربعة كل على حده . مع مراعاة إرتفاع القوة التفسيرية للنموذج بعد تطبيق المعيار مقارنة بالقوة التفسيرية له قبل التطبيق، و ذلك على مستوى كل صناعة من الصناعات الأربعة كل على حده. حيث بلغت قيمة معامل التحديد في كل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقاري و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة و قطاع تجزئة و انتاج السلع و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية والمهنية (٦٩.٩%) ، (٦٦.٥%) ، (٥٥.٦%) ، (٩١.٢%) على التوالي وذلك بمستوى ثقة ٩٥% ، بينما بلغت قيمة معامل التحديد للنموذج قبل تطبيق المعيار لكل قطاع من القطاعات الأربعة (٥٨.٤%) ، (٦٦.٢%) ، (٤٥%) ، (٩٠.٣%) على التوالي وذلك بمستوى ثقة ٩٥% .

بالإضافة إلى إرتفاع قيمة معامل الارتباط بعد تطبيق المعيار، مقارنة بمثلتها قبل التطبيق، في كل من قطاع المواد الأساسية و التطوير العقاري و قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة و قطاع قطاع تجزئة و انتاج السلع ، و قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية (٨٣.٦%) ، (٨١.٥%) ، (٧٤.٦%) ، (٩٥.٥%) على التوالي وذلك بمستوى ثقة ٩٥% ، بينما بلغت قيمة معامل الارتباط للنموذج قبل تطبيق المعيار لكل قطاع من القطاعات الأربعة (٧٦.٤%) ، (٨١.٣%) ، (٦٧.١%) ، (٩٥%) على التوالي وذلك بمستوى ثقة ٩٥%. كذلك يتضح من تحليل النتائج الإحصائية الواردة بالجدول السابق رقم (٨) وجود قيم موجبة لمعاملات كل من ربحية السهم و القيمة الدفترية له كمتغيرات مستقلة لنموذج البحث رقم (٢)، بالإضافة إلى إنخفاض مستوى المعنوية لهذه المتغيرات عن ٥% ، حيث تشير القيم الموجبة لهذه المعاملات و مستوى المعنوية لها الى وجود علاقة ارتباط طردية و معنوية، قبل وبعد تطبيق المعيار، بين كل من ربحية السهم و القيمة الدفترية له و سعر السهم كمتغير تابع للنموذج. بينما توجد قيمة موجبة، بعد تطبيق المعيار، لمعامل صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمتغير مستقل لنموذج البحث رقم (٢)، بالإضافة إلى إنخفاض مستوى المعنوية لهذا المعامل عن ٥% ، مما يشير الى وجود علاقة ارتباط طردية و معنوية ، بعد تطبيق المعيار بين صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية و سعر السهم للشركة، بينما لا تتوافر هذه العلاقة قبل تطبيق المعيار. ودمج تحليل النتائج الإحصائية السابقة لمخرجات نموذج البحث السابق رقم (٢) معاً، فإن النتيجة العامة التي يمكن إستخلاصها تتمثل في أن تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) أدى الى تحسين القدرة التقييمية للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الاسهم السعودي، ممثلة في كل من ربحية السهم و القيمة الدفترية له و صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية. ومن ثم يتم رفض الفرض الرابع للبحث.

٥/٣/٤/١٠ عرض وتحليل نتائج الإختبارات الإحصائية للفرض الخامس.

يهدف الفرض الخامس للبحث إلى توفير أدلة عملية تجاه أثر الخصائص التشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي، على علاقة الارتباط بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) و تحسين القدرة التقييمية للقوائم المالية، ولتحقيق ذلك قام الباحث بتطبيق نموذجي البحث السابقين ، رقم (٢) و رقم (٣) عن الفترات المالية المنتهية في كل من ٢٠١٨/١٢/٣١ ؛ ٢٠١٩/١٢/٣١ ، على مستوى القطاعات الاقتصادية الأربعة معاً. ويعرض الجدولين رقم (٩) ، رقم (١٠) التاليين ، النتائج الإحصائية لمخرجات كلا النموذجين.

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

جدول (٩) : نتائج نموذج البحث رقم (٣) مع الأخذ في الإعتبار الخصائص التشغيلية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية (٢٠١٨-٢٠١٩).

متغيرات النموذج	بيان	ربحية السهم	القيمة الدفترية للسهم	صافي تدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية	اجمالي الاصول	نسبة المديونية	جودة المراجعة	نوع الصناعة	معدل نمو الإيرادات
معنوية نموذج الانحدار	P. Value	.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠
معامل التحديد	(R ²)	.٠٨١	.٠٨١	.٠٨١	.٠٨١	.٠٨١	.٠٨١	.٠٨١	.٠٨١
معامل الارتباط	(R)	.٧٦٣	.٧٦٣	.٧٦٣	.٧٦٣	.٧٦٣	.٧٦٣	.٧٦٣	.٧٦٣
مستوى معنوية متغيرات النموذج		.٠٠٠	.٠٠١	.٠٠٣	.٠٠٣	.٠٠٣	.٠٢٩	.٠٠٠	.٠٤٥
معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج		٥.٣٣٦	.٧٦٧	١.٧٢٤٦	.٤٤٤	١١.٨٧٨	١.٧٢	٤.٥٧٣	٢.٥٤١

متغيرات النموذج	بيان	ربحية السهم	القيمة الدفترية للسهم	صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية
معنوية نموذج الانحدار	P. Value	.٠٠٠	.٠٠٠	.٠٠٠
معامل التحديد	(R ²)	.٥٠٠	.٥٠٠	.٥٠٠
معامل الارتباط	(R)	.٧٠٧	.٧٠٧	.٧٠٧
مستوى معنوية متغيرات النموذج		.٠٠٠	.٠٠١	.٠٠٣
معاملات الانحدار لمتغيرات النموذج		٥.٣٣٦	.٧٦٧	١.٧٢٤٦

يتضح من تحليل النتائج الإحصائية الواردة بكل من الجدول السابق رقم (٩) و الجدول السابق رقم (١٠) معنوية (٠.٠٠٠) كل من نموذج البحث رقم (٣) السابق و نموذج البحث رقم (٢) السابق، على مستوى القطاعات الاقتصادية الأربعة معاً، خلال الفترة الزمنية محل الدراسة، وذلك بمستوى ثقة ٩٥%، ولكن مع إختلاف القوة التفسيرية لكل منهم. حيث تشير النتائج الى زيادة القوة التفسيرية لنموذج البحث السابق رقم (٣) عن القوة التفسيرية لنموذج البحث السابق رقم (٢)، والذي يستدل عليه من ارتفاع قيمة كل من معامل التحديد ومعامل الارتباط لنموذج البحث السابق رقم (٣) مقارنة بقيمة كلا المعاملين لنموذج البحث السابق رقم (٢). حيث تشير قيمة معامل التحديد لنموذج البحث السابق رقم (٢) خلال الفترة الزمنية محل الدراسة (٢٠١٩-٢٠١٨)، الى أن نسبة ٥٠% من التغير في المتغير التابع وهو سعر السهم، ترجع إلى التغير في قيمة كل من ربحية السهم، و القيمة الدفترية له، و صافي التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية كمتغيرات مستقلة للنموذج. بينما تشير قيمة معامل التحديد

لنموذج البحث السابق رقم (٣) خلال نفس الفترة الزمنية محل الدراسة (٢٠١٨-٢٠١٩)، الى أن نسبة ٥٨.١% من التغير في المتغير التابع وهو سعر السهم، ترجع إلى التغير في قيمة كل من ربحية السهم ، القيمة الدفترية له ، و صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية ، و إجمالي الأصول ، نسبة المديونية ، معدل النمو في قيمة الإيرادات ، و نوع الصناعة ، و جودة مراجعة القوائم المالية كمتغيرات مستقلة للنموذج. بالإضافة إلى وجود قيم موجبة لمعاملات المتغيرات المستقلة لنموذج البحث السابق رقم (٣)، بمستوى معنوية (٠.٠٠٠) ، (٠.٠٠١) ، (٠.٠٠٣) ، (٠.٠٠٣) ، (٠.٠٠٣) ، (٠.٠٥٢) ، (٠.٢٩) ، (٠.٠٠٠) ، (٠.٠٤٥) لكل منهم على التوالي وذلك بمستوى ثقة ٩٥%، حيث تشير القيم الموجبة لهذه المعاملات الى وجود علاقة ارتباط طردية و معنوية بين سعر السهم و كل من ربحية السهم والقيمة الدفترية له ، و صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية ، بالإضافة الى إجمالي الأصول ، نسبة المديونية ، معدل النمو في قيمة الإيرادات ، نوع الصناعة ، و جودة مراجعة القوائم المالية كخصائص تشغيلية لشركات العينة.

وبدمج تحليل النتائج الاحصائية ، الواردة بالجدول السابق رقم (٩) و الجدول السابق رقم (١٠) معاً ، فإن النتيجة العامة التي يمكن إستخلاصها تتمثل في وجود تأثير معنوي للخصائص التشغيلية للشركات على العلاقة بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) و تحسين القدرة التقييمية لكل من ربحية السهم ، كبدل عن المعلومات المفصح عنها بقائمة الدخل الشامل، والقيمة الدفترية للسهم كبدل عن المعلومات المفصح عنها بقائمة المركز المالي ، و صافي التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية كبدل عن المعلومات المفصح عنها بقائمة التدفقات النقدية ، و من ثم يتم رفض الفرض الخامس للبحث. ودمج تحليل نتائج الاختبارات الاحصائية لفروض البحث معاً، يمكن إستخلاص خمس نتائج رئيسية للبحث.

- ١- أدى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) الى زيادة نطاق و تطوير طبيعة الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي، وذلك مقارنة بمثيلتها قبل تطبيق المعيار.
- ٢- وجود فروق معنوية في نطاق الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء، وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، بالقوائم المالية للشركات طبقاً للقطاع الاقتصادي الذي تنتمي إليه كل منها. حيث تأتي في المرتبة الاولى الشركات العاملة بقطاع المواد الأساسية و التطوير العقاري، من حيث كمية معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء المفصح عنها بقوائمها المالية، ثم تأتي الشركات العاملة بقطاع الاتصالات و النقل و الطاقة في المرتبة الثانية، ثم الشركات العاملة بقطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية في المرتبة الثالثة، وأخيراً تأتي الشركات العاملة بقطاع تجزئة و إنتاج السلع في المرتبة الرابعة. بالإضافة إلى وجود فروق معنوية في نطاق الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية للشركات داخل كل قطاع من تلك القطاعات الاقتصادية الاربعة المكونة لسوق الأسهم السعودي.
- ٣- وجود علاقة ارتباط طردية و معنوية بين نطاق الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء ، وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، وكل من حجم الشركة ، معبراً عنها بقيمة الاصول في نهاية الفترة و معدل النمو في قيمة إيراداتها ، و نسبة المديونية ، و جودة مراجعة القوائم المالية كخصائص تشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي. بالإضافة إلى وجود علاقة ارتباط معنوية بين نطاق الافصاح عن معلومات الإيرادات من

- العقود مع العملاء، وفق متطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، و نوع الصناعة كأحد الخصائص التشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي.
- ٤- أدى تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) الى تحسين معنوى فى القدرة التقييمية للمعلومات المفصح عنها بالقوائم المالية للشركات المدرجة بسوق الاسهم السعودى ، ممثلة فى كل من ربحية السهم ،كبدل عن المعلومات المفصح عنها بقائمة الدخل الشامل ، والقيمة الدفترية للسهم كبديل عن المعلومات المفصح عنها بقائمة المركز المالى ، صافى التدفقات النقدية من الانشطة التشغيلية كبديل عن المعلومات المفصح عنها بقائمة التدفقات النقدية.
- ٥- وجود تأثير معنوى لكل من حجم الشركة، معبراً عنه بقيمة الاصول فى نهاية الفترة ومعدل النمو فى قيمة الإيرادات، ونسبة المديونية ، و جودة مراجعة القوائم المالية و طبيعة الصناعة كخصائص تشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي على علاقة الارتباط بين تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) و تحسين القدرة التقييمية لقوائمها المالية.
- وبناءً على النتائج السابقة، يمكن إستخلاص النتيجة العامة للبحث فى وجود علاقة إرتباط معنوية بين الخصائص التشغيلية للشركات المدرجة فى سوق الأسهم السعودي و مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، ومن ثم توسيع نطاق و تطوير طبيعة الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء ، و تحسين القدرة التقييمية لقوائمها المالية.

١١ النتائج والتوصيات ومقترحات لدراسات مستقبلية.

تناول البحث دراسة وتحليل العلاقة بين الخصائص التشغيلية للشركات و تحسين نطاق و تطوير طبيعة الافصاح عن معلومات الإيرادات، فى ضوء تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، وإعكاس ذلك على القدرة التقييمية لقوائمها المالية. حيث تبلور الهدف النهائى للبحث فى الإعتماد على مفهوم كل من نظرية الوكالة و نظرية الاشارة، لتطوير إطار لتحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركة على مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، ومن ثم تحسين نطاق و تطوير طبيعة الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء، و تحسين القدرة التقييمية لقوائمها المالية ، ثم تحقيق الإختبارات الاحصائية للإطار المقترح على الشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي.

ولقد أفرزت الإختبارات الاحصائية لفروض البحث ثلاثة نتائج رئيسية. حيث تتمثل النتيجة الاولى فى وجود تأثير معنوى لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، على توسيع نطاق و تطوير طبيعة الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء ، وتحسين القدرة التقييمية للقوائم المالية للشركات المدرجة فى سوق الأسهم السعودي. بينما تتمثل النتيجة الثانية فى وجود علاقة إرتباط طردية ومعنوية بين كل من حجم الشركة و نسبة المديونية و جودة المراجعة كخصائص تشغيلية للشركات المدرجة بسوق الأسهم السعودي و مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، و من ثم توسيع نطاق و تطوير طبيعة الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء ، وتحسين القدرة التقييمية لقوائمها المالية. وأخيراً تتمثل النتيجة الثالثة فى وجود تأثير معنوى لطبيعة الصناعة، كأحد الخصائص التشغيلية للشركات المدرجة فى سوق الاسهم السعودى ، على مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، و من ثم توسيع نطاق و تطوير طبيعة الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء ، وتحسين القدرة التقييمية لقوائمها المالية.

حيث تأتى الشركات العاملة فى قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى فى المرتبة الاولى، من حيث مستوى توسيع نطاق و تطوير طبيعة الافصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء،

وتحسين القدرة التقييمية لقوائمها المالية، بينما تأتي الشركات العاملة في قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة في المرتبة الثانية، و الشركات العاملة في قطاع تجزئة و إنتاج السلع في المرتبة الثالثة، وفي المرتبة الأخيرة تأتي الشركات العاملة في قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية والمهنية. وبناءً على النتائج السابقة، يمكن إستخلاص النتيجة العامة للبحث في وجود علاقة إرتباط معنوية بين الخصائص التشغيلية للشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودي و مستوى إمتثالها بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) ، و من ثم توسيع نطاق و تطوير طبيعة الإفصاح عن معلومات الإيرادات من العقود مع العملاء ، و تحسين القدرة التقييمية لقوائمها المالية. وفي ضوء الإطار النظري والنتائج العملية للبحث، يوصي الباحث بأهمية دراسة وتحليل الآثار الاقتصادية للإصدارات والتعديلات الجديدة لمعايير التقارير المالية الدولية. هذا ويقترح الباحث بعض الإتجاهات البحثية المستقبلية المرتبطة بدراسة وتحليل الآثار الاقتصادية لتطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)، منها على سبيل المثال دراسة أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على إستدامة الأرباح المحاسبية للشركات. دراسة مقارنة لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على القدرة التقييمية للقوائم المالية للشركات المدرجة بأسواق مالية مختلفة. وأخيراً دراسة مقارنة لأثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على الحد من ظاهرة إدارة الأرباح للشركات المدرجة بأسواق مالية مختلفة .

مراجع البحث

أولاً: - المراجع العربية.

- أبو الخير مدثر، ١٩٩٧، تقدير مدى تدخل الإدارة في تقرير الأرباح السنوية المنشورة من خلال مرونة تطبيق أساس الاستحقاق المحاسبي : نموذج مقترح ودراسة ميدانية ، *المجلة المصرية للدراسات التجارية*، كلية التجارة ، جامعة المنصورة ، عدد (٣) ، مجلد (٢١) ، ص ص : ٨٢-٥٩.
- أبو الخير مدثر ، ٢٠٠٧ ، أثر معايير المحاسبة الدولية والعوامل النظامية على جودة التقارير المالية: دراسة ميدانية عن تطبيق معيار الانخفاض في قيمة الاصول، *المجلة العلمية للتجارة والتمويل*، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، عدد (٢) مجلد (٢) ، ص ص : ٥٩-٣.
- أحمد ابراهيم ، ٢٠١٨ ، نموذج مقترح لقياس جودة المعلومات المحاسبية كمدخل لرفع كفاءة سوق الأوراق المالية في ضوء IFRS : دراسة تطبيقية ، *رسالة دكتوراه غير منشورة في المحاسبة* ، كلية التجارة ، جامعة المنوفية.
- الحناوى السيد، ٢٠١٩ ، " تحليل أثر الخصائص التشغيلية للشركة على منفعة المعلومات المحاسبية لربحية السهم وقيمه الدفترية لأغراض تحديد أسعار الأسهم في سوق الأوراق المالية المصرى ، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية* ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، عدد (٣) ، مجلد (٣) ، ص ص : ٢٠٧-٢٦٦.
- الرشيدى طارق، ٢٠١٦ ، أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) على قائمة الدخل في شركات المقاولات - دراسة تطبيقية، *مجلة الفكر المحاسبي* ، كلية التجارة ، جامعة عين شمس ، عدد (٣) ، مجلد (٢٠) ، ص ص : ٥٧٩-٢٩٦.
- رميلي سناء ، ٢٠١٨ ، أثر جودة المراجعة المدركة ونوع رأى مراقب الحسابات على المقدره التقييمية للمعلومات المحاسبية : دراسة تطبيقية على الشركات غير المالية المقيدة بالبورصة المصرية، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية قسم المحاسبة* ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، عدد (٢) ، مجلد (٢) ، ص ص : ٢٠٢-٢٥٩.
- السيد يوسف ، ٢٠١٠ ، قياس الملاءمة القيمية للمعلومات المحاسبية بالتطبيق على سوق المال المصرى، *رسالة ماجستير غير منشورة في المحاسبة* ، كلية التجارة ، جامعة الزقازيق.
- الشعراوى حسام ، ٢٠١٩ ، أثر هيكل الملكية على الدور التقييمي للمعلومات المحاسبية، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية* ، كلية التجارة ، جامعة الإسكندرية ، عدد (١) ، مجلد (٣) ، ص ص : ١٥٥-١٩٠.
- صالح رضا، كمال عبد السلام، محمد نوفل، ٢٠١٧، أثر تطبيق المعيار الدولي 15 (IFRS 15) (علي جودة الأرباح : دراسة ميدانية في بيئة الأعمال المصرية، *مجلة الدراسات التجارية المعاصرة* ، كلية التجارة، جامعة كفر الشيخ ، عدد (٣)، ص ص: ٥٣-١.
- الصاوى عفت، ٢٠١٥ ، دراسة واختبار أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٥ الإيرادات من العقود مع العملاء على بعض الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية من منظور المعنيين بإعداد واستخدام القوائم المالية ، *مجلة البحوث المحاسبية* ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، عدد (٢) ، ص ص : ٣٥٧-٤١٥.
- ضيف علاء ، ٢٠١٦ ، العوامل المؤثرة في جودة الإفصاح عن المخاطر: إطار مقترح : دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بسوق الأسهم السعودية، *مجلة كلية التجارة للبحوث العلمية*، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية، عدد (١) ، مجلد (٥٣)، ص ص : ٧٨-١٣٤.

- ضيف علاء ، ٢٠٢٠، أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي ١٥ " الإيراد من العقود مع العملاء" على جودة الأرباح المحاسبية : دراسة ميدانية على الشركات المدرجة في سوق الأسهم السعودية ، *مجلة الاسكندرية للبحوث المحاسبية* ، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية ، عدد (٢) ، مجلد (٤) ، ص ص : ٥٦-١.
- طرخان، السيدة ، ٢٠١٧ ، أثر بعض الخصائص التشغيلية للشركة على ملائمة المعلومات المحاسبية المقاسة وفقا لمعايير التقرير المالي الدولية لأغراض قياس قيمة الشركة - دراسة تطبيقية على الشركات المقيدة بالبورصة المصرية، *المؤتمر العلمي الأول لقسم المحاسبة والمراجعة*، كلية التجارة ، جامعة الاسكندرية ، دور المحاسبة والمراجعة في دعم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في مصر، ص ص: ٢٤٠١-٢٤٤٢.
- عبد السلام كمال ، ٢٠١٨، أثر الإمتثال للمعيار الدولي للتقارير المالية IFRS 15 على جودة المعلومات المحاسبية وتعظيم قيمة المنشأة في قطاع الاتصالات المصرية، *مجلة البحوث المالية والتجارية* ، كلية التجارة ، جامعة بورسعيد ، عدد (٢) ، ص ص : ٨٠-١٠١.
- عبد المنعم سعيد، ٢٠١٥، أثر معيار الإيراد من العقود مع العملاء IFRS 15 على جودة المعلومات المحاسبية، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة، جامعة عين شمس، عدد (٢)، مجلد (١٩)، ص ص : ٢٧٧-٢٠٢.
- عوض أسامة، محمود رزق ، مصطفى الغندور ، سارة خالد ، ٢٠١٥، دراسة مقارنة لمعايير المحاسبة عن الإيراد وأثرها على جودة التقارير المالية، *المجلة المصرية للدراسات التجارية و البيئية* ، كلية التجارة، جامعة قناة السويس (فرع الأسماعيلية)، عدد (٤) ، مجلد (٣٩) ، ص ص : ٣٨٥-٤٢٠.
- عيد سالم ، ٢٠١٨ (أ) ، أثر تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم ١٥ "الإيراد من العقود مع العملاء" على جودة التقارير المالية ، *المجلة المصرية للدراسات التجارية و البيئية* ، كلية التجارة، جامعة قناة السويس (فرع الأسماعيلية)، عدد (٢)، مجلد (٩)، ص ص : ١٩٩-٢٢٠.
- عيد سالم ، ٢٠١٨(ب)، أثر تطبيق معيار التقارير المالية الدولي رقم ١٥ "الإيراد من العقود مع العملاء" على الإفصاح المحاسبي في التقارير المالية للشركات المساهمة المصرية ، *المجلة المصرية للدراسات التجارية و البيئية*، كلية التجارة، جامعة قناة السويس (فرع الأسماعيلية)، عدد (٢) ، مجلد (٩) ، ص ص : ٢٢١-٢٤٠.
- المليجي هشام، ٢٠١٥، مشكلات التحاسب الضريبي عن إيرادات شركات الحوسبة السحابية في ضوء معيار التقرير المالي رقم (١٥) المحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء، *المؤتمر الضريبي الثاني والعشرين*، تطوير النظام الضريبي المصري في ضوء متطلبات الاستثمار والتنمية، الجمعية المصرية للمالية العامة والضرائب، القاهرة، ص ص : ١-٢٤.
- هاشم هبة، ٢٠١٨، تقييم وتحليل معيار التقرير المالي الدولي (١٥) الإيرادات من العقود مع العملاء وأثره على مصداقية وجودة التقارير المالية، *مجلة الفكر المحاسبي*، كلية التجارة ، جامعة عين شمس، عدد (١) ، مجلد (٢٢) ، ص ص : ٣٥٦-٤٠٨.
- هيكل فوزي ، ٢٠١٥، تقييم أثر الإفصاح عن إيرادات العقود مع العملاء على جودة المعلومات المحاسبية وقيمة المنشأة وفق معيار التقرير المالي الدولي : IFRS 15 دراسة

ميدانية، *مجلة البحوث المحاسبية* ، كلية التجارة ، جامعة طنطا ، عدد (٢) ، ديسمبر، ص
ص : ٣١٢-٣٥٦.

ثانياً: - المواقع الإلكترونية

- هيئة سوق المال السعودية، تداول، <http://www.tadawul.com.sa>

ثالثاً: - المراجع الأجنبية

- Altaji, F., and Saleh. H.,2019, The impact of the implementation of international financial reporting standards no.15 on improving the quality of accounting information, *Management Science Letters*, No.9, PP.2369-2382.
- Anandarajan, A., and Hasan, I, 2010, Value relevance of earnings: Evidence from Middle Eastern and North African countries, *Advances in Accounting*, 26 (2),PP.270-279.
- Ashraf, E. , Nwachukwu, J., Hussein, A., and Elshandidy, T.,2017, Comparative Evidence on the Value Relevance of IFRS-based Accounting Information in Germany and the UK, *Journal of International Accounting, Auditing and Taxation* ,Vol. 28,PP. 10-30.
- Beisland, L., and Knivsfla, K. ,2015, Have IFRS changed how stock prices are associated with earnings and book values? *Review of Accounting and Finance*, 14(1), PP.41–63.
- Bhatia, M., and Mwila , M., 2019, Value Relevance of Accounting Information: A Review of Empirical Evidence Across Continents, *Jindal Journal of Business Research*, 8(2) , PP. 179–193.
- Bingbin, D., Jing, G.,and Miyao, L. ,2015, The influences of accounting standards change on value-relevance of accounting earnings, *Journal of Economics, Business and Management*, 3(10), PP.936–939.
- Bokpin, G., 2013, Determinants and value relevance of corporate disclosure Evidence from the emerging capital market of Ghana, *Journal of Applied Accounting Research*, Vol. 14 No. 2, PP. 27-146.
- Brickner, R. , 2018. An analysis of factors impacting the value-relevance of SFAS No. 107 fair value disclosures. *Journal of Business and Economics Research*, 1 (4),PP. 1-18.
- Chamisa, E., Mangena, M., and Ye, G. ,2012, Relative value-relevance of accounting measures based on Chinese Accounting Standards and International Financial Reporting Standards. *Journal of Accounting in Emerging Economies*, 2(2),PP. 162–187.

- Chukwu, G., Isoboye, D., and Okoye, E., 2019, Firm-Specific Attributes and the Value Relevance of Accounting Information in Nigeria, *International Journal of Business and Management*; Vol. 14, No. 10, PP. 12-20.
- Clarkson, P., Hanna, J., Richardson, D. and Thompson, R. ,2011, The impact of IFRS adoption on the value relevance of book value and earnings, *Journal of Contemporary Accounting and Economics*, Vol. 7 No. 1, pp. 1-17.
- Davies, D., Brennan, N., and Vourvachis, P., 2012, Text Analysis Methodologies in Corporate Narrative Reporting Research, *Conference: University of South Australia*,PP.1-47.
- De George , E., and Lakshmanan, S., 2016, review of the IFRS adoption literature, *Rev Account Stud*, 21,PP.898–1004,.
- Devalle, A. ,2012, Value relevance of accounting data and financial crisis in Europe: An empirical analysis, *International Journal of Accounting and Financial Reporting*, 2(2),PP. 201–217.
- Elshamy, M., Al-Hajri, M., and Al Bassam, S. ,2014, The value relevance of unrealized gains and losses recognized under IAS 39: Evidence from Kuwait. *International Journal of Commerce and Management*, 24(4), PP.355–366.
- Eugenio , K., Rhobe ,P., Katrina ,R., Keith ,Y., and Cudia,C., 2019, How Does Value Relevance of Accounting Information React to Financial Crisis, *Business and Economics Review*, 28(2), PP. 133–141.
- Halonen, E., Pavlovia, J., and Pearson, R. ,2013, Value relevance of accounting information and its impact on stock prices: Evidence from Sweden. *Department of Economics, Stockholm University*.
- Holzmann, O., and Ramnath,S., 2013, An update on the FAŞB's and IASB's joint revenue recognition project. *Journal of Corporate Accounting and Finance* (May/June),PP.87-91.
- Houqe, N., 2017, A review of the current debate on the determinants and consequences of mandatory IFRS adoption, *International Journal of Accounting and Information Management* ,Vol. 26, No. 3,PP. 413-442.
- International Accounting Standards Board ,2018,The Conceptual Framework for Financial Reporting, *London: IFRS Foundation*.
- International Accounting Standards Board, 2014, International Financial Reporting Standard 15: Revenue from Contracts with Customers, *London: IFRS Foundation*.

- International Accounting Standards Board, 1982 , IAS 18 : Revenue Recognition, **London: IFRS Foundation**.
- International Accounting Standards Board, 1979, IAS 11 : Accounting for Construction Contracts, **London: IFRS Foundation**.
- Ismail, W., Kamarudin, K., Zijl, T., and Dunstan, K. ,2013, Earnings quality and the adoption of IFRS based accounting standards. **Asian Review of Accounting**, 21(1), PP.53–73.
- Kargin, S. ,2013, The impact of IFRS on the value relevance of accounting information: evidence from Turkish firms. **International Journal of Economics and Finance**, 5(4), PP.71–80.
- Kasztelnik, K., 2015 , The Value Relevance of Revenue Recognition under International Financial Reporting Standards, **Accounting and Finance Research**, Vol. 4, No. 3, PP.88-98.
- Khanagha, J. ,2011, Value relevance of accounting information in the United Arab Emirates. **International Journal of Economics and Financial Issues**, 1(2), PP.33–45.
- Knorová ,K.,2016, Do Czech Companies Disclose Revenue in Accordance with IFRS Requirements?, **European Financial and Accounting Journal**, VAol.11, No. 3, PP. 69-84.
- Kouki, A., and Sfax,T., 2018, IFRS and value relevance A comparison approach before and after IFRS conversion in the European countries, **Journal of Applied Accounting Research**, Vol. 19 No.1.,PP. 60-80.
- KPMG ,2015, Accounting for revenue is changing: Impact on transport companies,May,<https://assets.kpmg.com/content/dam/kpmg/pdf/2015/06/revenue-leaflet-transport.pdf>., PP.1-10.
- Kristanto, A. ,2015), Does IFRS convergence promotes the value relevance of accounting information?, **Journal Ekonomi dan Bisnis**, XVIII(1), PP.40–59.
- Kulikova, L., Grigoryeva, L., and Gubaidullina, A., 2014, The interrelation between the professional judgment of the accountant and the quality of financial reporting, **Mediterranean Journal of Social Sciences**, 5(24), 61, PP.1-20.
- Muhibudeen, L., 2015, International Financial Reporting Standard and Value Relevance of Accounting Information in Quoted Cement Firms in Nigeria, **International Journal of Sciences: Basic and Applied Research (IJSBAR)** ,Volume 22, No 1, PP 81-95.

- Müller,V., 2014, The impact of IFRS adoption on the quality of consolidated financial reporting, *Procedia - Social and Behavioral Sciences* ,109, PP.976 – 982.
- Nadia, T., 2018 ,IFRS 15 EARLY ADOPTION AND ACCOUNTING INFORMATION: CASE OF REAL ESTATE COMPANIES IN DUBAI, *Academy of Accounting and Financial Studies Journal*, Volume 22, Issue 1,PP.1-12.
- Negakis, C. ,2013, The explanatory power of earnings for stock returns in the pre- and post-IFRS era. *Managerial Finance*, 39(9), PP.814–824.
- Nijam, H., and Athambawa, E., 2018, IFRS Adoption and Value Relevance of Accounting Information: Evidence from a Developing Country, *Global Business Review*, 19(6), PP.1416–1435.
- Okafor , T., Alphonso, O., and Anene, N.,2017 , IFRS Adoption and the Value Relevance of Accounting Information in Nigeria: An Empirical Study, *Journal of Modern Accounting and Auditing*, October,, Vol. 13, No. 10, PP. 421-434.
- Olugbenga, J., 2016, The Adoption Of IFRS and Value Relevance Of Accounting Information In Nigeria, *International Journal of Innovative Research and Advanced Studies*, Volume 3 Issue 4, April, PP.83-89.
- Papadatos, K., and Bellas, A. ,2011, The value relevance of accounting information under Greek and International Financial Reporting Standards: The influence of firm-specific characteristics. *International Research Journal of Finance and Economics*, 76, PP.6–23.
- Pascan, C.,2014, Measuring the effects of IFRS adoption in Romania on the value relevance of accounting data, *Annales Univerisitatii Apulensis series Oeconomica*, 16(2), PP.263–273.
- Pathirawasam, C. 2018. The value relevance of earnings and book value: The importance of ownership concentration and firm size. *Journal of Competitiveness* 5 (2),PP. 98-107.
- Pervan, I., and Marijana, B.,2014, Value relevance of accounting information: evidence from South Eastern European countries, *Economic Research-Ekonomska Istraživanja*, Vol. 27, No. 1, PP.181–190.
- PWC ,2016, revenue recognition survey - Readiness update, impacts and remaining challenges,https://www.pwc.com/hu/hu/szolgalatasok/ifrs/ifrs_15/kiadvanyok/2016_revenue_recog.pdf, PP.1-12.

- Rebecca, L., Felix, U., and Onyeisi, O., 2015, Conservatism and Value Relevance of Accounting Information in Quoted Firms in Nigeria, *International Journal of Finance and Accounting*, 4(1), PP. 21-39.
- Reitmaier, C., and Wolfgang, S., 2017, Enhanced business reporting: value relevance and determinants of valuation-related disclosures, *Journal of Intellectual Capital*, Vol. 18 No. 4, PP. 832-867.
- Rutledge, R., Khondkar, E., and Kim, t., 2016, The FASB's and IASB's New Revenue Recognition Standard: What Will Be the Effects on Earnings Quality, Deferred Taxes, Management Compensation, and on Industry-Specific Reporting?, *The Journal of Corporate Accounting and Finance*, September/October, PP.43-48.
- Samaha, K., and Hichem, K., 2016, Adoption of and compliance with IFRS in developing countries A synthesis of theories and directions for future research, *Journal of Accounting in Emerging Economies*, Vol. 6, No. 1, PP. 33-49.
- Schipper, K., Schrand, C., Shevlin, T., and Wilks.T., 2009, Reconsidering revenue recognition. *Accounting Horizons*, (23) (1), PP55-68.
- Shamki, D., and Alulis, K., 2018. Company's characteristics and accounting information relevance. *Universal Journal of Accounting and Finance*, 4 (3), PP. 107-116.
- Shamki, D., and Bamahro H., 2018. Industry type and accounting numbers relevance: The case of Jordan. *Asian Journal of Social Sciences and Management Studies*, 3 (3),PP. 191-197.
- Shamki, D., and Rahman, A.,2012, Value Relevance of Earnings and Book Value: Evidence from Jordan, *International Journal of Business and Management*, Vol. 7, No. 3, PP.133-141.
- Suadiye, G. ,2012), Value relevance of book value & earnings under the local GAAP and IFRS: Evidence from Turkey, *Ege Akademik Review*, 12(3), PP. 301–310.
- Tsalavoutas, I., and Dionysiou, D. ,2014, Value relevance of IFRS mandatory disclosure requirements. *Journal of Applied Accounting Research*, 15(1), PP.22–42.
- Tysiac, K. ,2017 , Revenue recognition: A complex effort, *Journal of accountancy*, 223(3), 67,PP.1-6.
- Umoren, A., and Enang, E. ,2015, IFRS adoption and value relevance of financial statements of Nigerian Listed Banks, *International Journal of Finance and Accounting*, 4(1),PP.1-7.

- Wen, Q., Fong, M. and Oliver, J. ,2012, Does IFRS convergence improve quality of accounting information? Evidence from the Chinese stock market, *Corporate Ownership and Control*, 9(4), PP.187–196.
- Zeff, S., 1978, The rise of economic consequences, *The Journal of Accountancy*, December , PP.56-63

ملاحق البحث

جدول رقم (١) : مؤشر قياس مستوى الامتثال بمتطلبات الإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء بالقوائم المالية (من اعداد الباحث).

الدليل الاولي :- الإفصاح عن الإيرادات من و ارصدة العقود مع العملاء
١- متطلبات عامة للإفصاح عن الإيرادات من و ارصدة العقود مع العملاء
١. الإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء بصورة منفصلة عن الإيرادات الأخرى
٢. الإفصاح عن خسائر الهبوط الناشئة عن العقود مع العملاء.
٣. الإفصاح التحليلي عن الإيرادات من العقود مع العملاء
٤. الإفصاح عن الأرصدة الافتتاحية والختامية لأصول والتزامات العقود مع العملاء
٢- التزامات الأداء من العقود مع العملاء
٥. الإفصاح عن توقيت الوفاء بالتزامات العقود مع العملاء .
٦. الإفصاح عن شروط السداد المهمة
٧. الإفصاح عن طبيعة السلع أو الخدمات التي تعهدت الشركة بتحويلها الى العملاء
٨. الإفصاح عن الالتزامات مقابل المرتجعات من العقود مع العملاء
٩. الإفصاح عن أنواع الضمانات والالتزامات ذات العلاقة بالعقد مع العملاء.
٣- سعر المعاملة المخصص للالتزامات الأداء المتبقية من العقود مع العملاء.
١٠. الإفصاح عن مجموع مبلغ سعر المعاملة المخصص للالتزامات الأداء التي لم يتم الوفاء بها (أو جزئ منها) كما في نهاية فترة التقرير.
١١. الإفصاح عن التوقيت المتوقع أن تثبت الشركة به مبلغ معين كإيراد من العقود مع العملاء.
٤- الأصول المثبتة من تكاليف الحصول على عقد أو الوفاء من العقود مع العملاء
١٢. الإفصاح عن اجتهادات تحديد قيمة التكاليف المتكبدة للحصول على العقود مع العملاء أو الوفاء بها
١٣. الإفصاح عن طريقة اطفاء التكاليف المتكبدة للحصول على العقود مع العملاء أو الوفاء بها
١٤. الإفصاح عن الأرصدة الختامية للأصول المثبتة من التكاليف المتكبدة للحصول على العقود مع العملاء أو الوفاء بها
١٥. الإفصاح عن مبلغ اطفاء الفترة المرتبط بتكاليف الحصول على عقد مع العقود مع العملاء أو الوفاء بها
الدليل الثاني :- الإفصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الشركة للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء .
١- اجتهادات تحديد التزامات الأداء التي تفي بها الشركة على مدى زمني
١. الإفصاح عن الطريقة المستخدمة لإثبات الإيراد من العقود مع العملاء
٢. الإفصاح عن اسباب الطريقة المستخدمة لإثبات الإيراد من العقود مع العملاء
٢- اجتهادات تحديد التزامات الأداء التي تفي بها الشركة عند نقطة زمنية
٣. الإفصاح عن الاجتهادات المهمة التي تتبعها الشركة عند تقويم متى نقل السيطرة الى العميل
٣- اجتهادات تحديد سعر المعاملة والمبالغ المخصصة للالتزامات الأداء
٤. الإفصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الشركة لتحديد سعر المعاملة.
٥. الإفصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الشركة لتقويم ما إذا كان تقدير العوض المتغير مقيداً أم لا.
٦. الإفصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الشركة لتخصيص سعر المعاملة على التزامات الاداء المحددة بالعقد مع العملاء.
٧. الإفصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الشركة لقياس الالتزامات مقابل المرتجعات من العقود مع العملاء

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

جدول رقم (٢) : ملخص نتائج تطبيق أسلوب تحليل المحتوى للقوائم المالية لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة .
بعد تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) : سنة ٢٠١٨ ، وسنة ٢٠١٩ .

القطاعات الاقتصادية ككل	السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية و المهنية	تجزئة و انتاج السلع	الاتصالات و النقل و الطاقة	المواد الأساسية و التطوير العقاري	القطاعات الاقتصادية	بيان
						الدليل الاولي :- الإفصاح عن معلومات الإيرادات من و أرصدة العقود مع العملاء.
						الإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء بصورة منفصلة عن الإيرادات الأخرى
٤٢%	١٨%	٢٩%	٦٠%	٦٠%	٧٨%	الإفصاح عن خسائر الهبوط الناشئة عن العقود مع العملاء.
٩٣%	٩٣%	١٠٠%	١٠٠%	٧٨%	٧١%	الإفصاح التحليلي عن الإيرادات من العقود مع العملاء
٨٥%	٨٩%	١٠٠%	٨٠%	٧١%	٨٧%	الإفصاح عن الأرصدة الافتتاحية والختامية لأصول والتزامات العقود مع العملاء
٩٢%	٨٩%	١٠٠%	٩٣%	٨٧%	٨٧%	الإفصاح عن توقيت الوفاء بالتزامات العقود مع العملاء .
٨٩%	١٠٠%	٧٦%	٩٣%	٨٧%	٢٢%	الإفصاح عن شروط السداد المهمة
٢٤%	٢١%	١٨%	٣٣%	٢٢%	٢٧%	الإفصاح عن طبيعة السلع أو الخدمات التي تعهدت الشركة بتحويلها الى العملاء
٢٦%	١٨%	٤١%	٢٠%	٢٧%	٤٠%	الإفصاح عن الالتزامات مقابل المرتجعات من العقود مع العملاء
٢٢%	١١%	١٨%	٢٠%	٤٠%	٢٤%	الإفصاح عن أنواع الضمانات والالتزامات ذات العلاقة بالعقود مع العملاء.
١٧%	١١%	١٨%	١٣%	٢٤%	٠%	الإفصاح عن طريقة تحديد قيمة التكاليف المتكبدة للحصول على العقود مع العملاء أو الوفاء بها
٥%	٧%	٠%	١٣%	٠%	٦٠%	الإفصاح عن طريقة اطفاء التكاليف المتكبدة للحصول على العقود مع العملاء أو الوفاء بها
٢٠%	٧%	٠%	١٣%	٦٠%	٠%	الإفصاح عن الأرصدة الختامية للأصول المثبتة من التكاليف المتكبدة للحصول على العقود مع العملاء أو الوفاء بها
١٠%	٧%	٠%	٣٣%	٠%	٣٧%	متوسط امتثال الشركات بالدليل الاول للإفصاح
٣٥%	٣١%	٣٣%	٣٨%	٣٧%		الدليل الثاني :- الإفصاح عن اجتهادات الشركة للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء .
						الإفصاح عن الطريقة المستخدمة لإثبات الإيراد من العقود مع العملاء
٤٦%	٣٦%	١٨%	٦٠%	٧١%	٢٢%	الإفصاح عن اسباب الطريقة المستخدمة لإثبات الإيراد من العقود مع العملاء
١١%	٧%	٠%	١٣%	٢٢%	٨٤%	الإفصاح عن الاجتهادات المهمة التي تتبعها الشركة عند تقويم متى نقل السيطرة الى العميل
٨٦%	١٠٠%	١٠٠%	٦٠%	٨٤%	٦٩%	الإفصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الشركة لتحديد سعر المعاملة.
٤٣%	١٤%	٢٤%	٦٧%	٦٩%	٣٣%	الإفصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الشركة لتقويم ما إذا كان تقدير العوض المتغير مقيداً أم لا.
٢٣%	١٤%	٢٩%	١٣%	٣٣%	٣٦%	الإفصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الشركة لتخصيص سعر المعاملة على التزامات الاداء المحددة بالعقود مع العملاء.
٢٠%	٧%	٦%	٣٣%	٣٦%	٣١%	الإفصاح عن الاجتهادات التي تتبعها الشركة لقياس الالتزامات مقابل المرتجعات من العقود مع العملاء
٢٢%	١٤%	٢٤%	٢٠%	٣١%	٥٠%	متوسط امتثال الشركات بالدليل الثاني للإفصاح
٣٦%	٢٨%	٢٩%	٣٨%	٥٠%	٨٧%	متوسط الامتثال بين الشركات بمؤشر الإفصاح

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

قبل تطبيق معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥) : سنة ٢٠١٧

القطاعات الاقتصادية ككل	السلع والخدمات المهنية	تجزئة و إنتاج السلع	الاتصالات و النقل و الطاقة	المواد الأساسية و التطوير العقاري	القطاعات الاقتصادية
					بيان
					الدليل الاولي :- الإفصاح عن معلومات الإيرادات من و ارسدة العقود مع العملاء
%٩٠	%٦١	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	الإفصاح عن الإيرادات من العقود مع العملاء بصورة منفصلة عن الإيرادات الأخرى
%٦٦	%٨٩	%٧١	%٤٧	%٥٦	الإفصاح التحليلي عن الإيرادات من العقود مع العملاء
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	الإفصاح عن الأرصدة الافتتاحية و الختامية لأصول و التزامات العقود مع العملاء
%١٧	%١٧	%١٨	%١٦	%١٧	متوسط امتثال الشركات بالدليل الاول للإفصاح
					الدليل الثاني :- الإفصاح عن اجتهادات الشركة للمحاسبة عن الإيرادات من العقود مع العملاء .
%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	%١٠٠	الإفصاح عن الطريقة المستخدمة لإثبات الإيراد من العقود مع العملاء
%١٤	%١٤	%١٤	%١٤	%١٤	متوسط امتثال الشركات بالدليل الثاني للإفصاح
%١٦	%١٥	%١٦	%١٥	%١٦	متوسط الإمتثال بين الشركات بموشر الإفصاح

جدول (3) : نتائج اختبارات "t" لعينتين غير مستقلتين لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة قطاع المواد الأساسية و التطوير العقاري

Paired Samples Test

	Paired Differences	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference		t	df	Sig. (2-tailed)
					Lower	Upper			
					Pair 1 AFTER - BEFORE	7.20000			

قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة

Paired Samples Test

	Paired Differences	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference		t	df	Sig. (2-tailed)
					Lower	Upper			
					Pair AFTER 1 BEFORE	7.20000			

قطاع تجزئة و إنتاج السلع و الادوية

Paired Samples Test

	Paired Differences	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference		t	df	Sig. (2-tailed)
					Lower	Upper			
					Pair AFTER 1 BEFORE	.82143			

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية المهنية و الرعاية الصحية

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
Pair 1 AFTER - BEFORE	7.47059	3.08459	.74812	5.88464	9.05654	9.986	16	.000

القطاعات الاقتصادية ككل.

Paired Samples Test

	Paired Differences					t	df	Sig. (2-tailed)
	Mean	Std. Deviation	Std. Error Mean	95% Confidence Interval of the Difference				
				Lower	Upper			
Pair 1 AFTER - BEFORE	6.64762	3.83050	.37382	5.90632	7.38891	17.783	104	.000

جدول (٤) : نتائج تحليل اختبار التباين في اتجاه واحد لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة

ANOVA

		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
GROUP 1	Between Groups	75.934	3	25.311	5.421	.001
	Within Groups	961.895	206	4.669		
	Total	1037.829	209			
GROUP 2	Between Groups	96.039	3	32.013	9.423	.000
	Within Groups	699.885	206	3.397		
	Total	795.924	209			
TOTAL	Between Groups	245.702	3	81.901	5.815	.001
	Within Groups	2901.421	206	14.085		
	Total	3147.124	209			

جدول (٥) : نتائج تحليل اختبار One-Sample T Test لشركات العينة خلال الفترة الزمنية محل الدراسة قطاع المواد الأساسية و التطوير العقارى

One-Sample Test

	Test Value = 1					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
GROUP 1	13.837	89	.000	3.97778	3.4066	4.5490
GROUP 2	10.691	89	.000	2.46667	2.0082	2.9251
TOTAL	15.087	89	.000	7.44444	6.4640	8.4249

أثر الخصائص التشغيلية للشركات على الإمتثال بمتطلبات معيار التقرير المالي الدولي رقم (١٥)

قطاع الاتصالات و النقل و الطاقة

One-Sample Test

	Test Value = 1					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
GROUP 1	11.887	29	.000	4.40000	3.6430	5.1570
GROUP 2	5.186	29	.000	1.80000	1.0902	2.5098
TOTAL	10.256	29	.000	7.20000	5.7641	8.6359

قطاع تجزئة و انتاج السلع و الادوية

One-Sample Test

	Test Value = 1					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
GROUP 1	21.332	55	.000	3.14286	2.8476	3.4381
GROUP 2	4.747	55	.000	.82143	.4747	1.1682
TOTAL	18.663	55	.000	4.96429	4.4312	5.4974

قطاع السلع الرأسمالية و الخدمات التجارية المهنية و الرعاية الصحية

One-Sample Test

	Test Value = 1					
	t	df	Sig. (2-tailed)	Mean Difference	95% Confidence Interval of the Difference	
					Lower	Upper
GROUP 1	15.510	33	.000	4.94118	4.2930	5.5894
GROUP 2	5.858	33	.000	1.52941	.9983	2.0606
TOTAL	14.341	33	.000	7.47059	6.4108	8.5304

